# الفقر ومصاحباته الإجتماعية
# فى المجتمع الحضرى
## دراسة ميدانية فى منطقة حضرية متخلفة بمدينة طنطا

دكتور
سيد جاب الله السيد
قسم الإجتماع
كلية الآداب ... جامعة طنطـــا

## المقدمـــة :

عندما ننادى بأنه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان . فإننا نعترف فى الوقت نفسه بأنه لابد له من الخبز كى يبقى على قيد الحياة وحتى يسعى لاستكمال بقية متطلبات حياته المادية والاجتماعية والفكرية والوجدانية والروحية ، وهكذا يلقى هاجس الغذاء ظلة على الانسان منذ بداية الخليقة ، وهكذا كانت المجاعات عميقة الأثر فى مصير الحضارات على مر العصور فى التاريخ ، اذ تتفاعل آثارها لأبعد بكثير من تلك الفترة الزمنية التى يشح فيها الطعام ويفتقر البشر الى مايقيم أودهم .

ان ظاهرة الفقر تواكب مسيرة الانسان منذ أقدم العصور ، وتقوم الجماعات وتتوالى الحضارات ، وتختلف البيئات وتتباين الثقافات ، وتبقى سمات الفقر بادية على وجه البشرية أو متوارية ، لتنبىء عما فى قلب الانسان من غلظة ، وما فى نفسه من أنانية ، ويلعب الفقر فى تواده الملح الكئيب مع الانسان أدوار ترتسم آثارها على القسمات التى يتخذها شكل العالم في انساقه الاجتماعية والسياسية ، ولا يزال الحديث عن الفقر يفتقر الى بلوغ غاية تنأى به عن مسار الانسان ، وتهيىء له أسباب الخلاص من الحرمان .(١)

لقد اسدل ستار الفقر على وجه عالمنا مقسماً إياه الى عالمين مختلفين كوكبين منفصلين ، بشريتين غير متكافئتين ، بشرية غنية الى حد يثير الخجل وأخرى فقيرة الى حد اليأس ، هذا الحاجز الخفي يوجد داخل الأمم مثلما يوجد فيما بينها . فالفقر والبؤس اذن قضية عالم اليوم التى تترك بصماتها وتعلن عن نفسها فى صور شتى أهمها الحرمان المادى والمعنوى وآثاره المدمره التى تعانى منها أفراد وجماعات قطاعات كبيرة من السكان فى بلدان افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .(٢)

هناك فجوة ضخمة تنشأ بين سكان المجتمع فتجعل فئة منهم تقف فى جانب الحرمان وتفتقد اشباع حاجات الافراد ، وفئة اخرى تتمتع بالثروة والغنى وتستحوذ على موارد الثروة فى المجتمع ، وتهيمن على ادارتها ، وتحرص على توجيه الموارد لتحقيق مصالحها ، ومن بين هذه المصالح - الحفاظ على مكاسب الثروة والغنى من جانب الطبقة المهيمنة ، والحيلولة دون انتقالها للفقراء .(٣) ومن الطبيعى أن تحصل الشرائح العليا على معظم الفائض الاجتماعى بينما لا تحصل الجماهير الفقيرة المعانية الا على فتات المائدة أو رذاذ المطر .

أما على المستوى العام أو العالمى . فنجد أن هناك هوة ضخمة تفصل بين العالم الثالث ، عالم الفقراء وبين العالم الأول (الأغنياء) ولم تكن هذه الهوة (قدراً) فرضته طبيعة

بلدان العالم الثالث ، وانما هو محصلة أساليب واستراتيجيات ومخططات استعمارية لخنق هذه الدول وجعلها دولاً تابعة لها ، وفى أحسن الأحوال تحويلها الى خادم يتبع ولايقود .

ولقد كان لانتشار الفقر والبؤس والحرمان التى عانت منه غالبية الأفراد فى المجتمعات النامية بالاضافة الى زيادة عدد السكان ، زيادة عدد من يدخلون فى جيش التسول والتشرد وصاحب ذلك كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المهددة لحياة المدينة (٤) وأيضًا مهددة للنظام القائم .

فالفقر وان كان يعبر عن حالة اقتصادية تقترن بانخفاض الدخل أو الثروة الى الحد الذى يصعب معها اشباع الحاجات المطلوبة لبقاء الانسان وتنمية قدراته وامكانياته ، الا أنه يقترن بمصاحبات اجتماعية أخرى تجعله مصدراً للذل والحرمان والهوان وفقدان الكرامة والاحساس بالنقص والدونية والضعف ، والتخاذل السياسى (٥) الامر الذى يؤدى فى النهاية الى اعاقة شديدة فى انتاجية الفرد وعجزه عن المشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى اهدار لامكانيات المجتمع ، فضلاً عن انتشار الامساواة التوزيعية وسيادة التخلف وبروز المشكلات الاجتماعية الأكثر حدة ، ويصبح المجتمع هدفًا للمشكلات الاجتماعية الحادة .

ومن ثم فقد اصبح لزاماًعلى علم الاجتماع ، بغض النظر عن أهدافه العليا الدائمة والبعيدة المدى ، أن يستجيب بالضرورة لظروف العصر ، ويترجم فى أبحاثه تحليلاً للوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى السائد ، بحيث يتجلى دوره ودور علمائه وباحثيه فى تفهم مشاكل المجتمع لمواجهتها وتشخيصها والتخطيط لعلاجها ، لهذا فان دور علم الاجتماع الحديث فى الدول النامية يتجلى اليوم في امكانية المشتغلين بهذا العلم للنهوض به وتطويره لكى نتمكن من الاتصال والافادة من تقدمه على المستوى العالمى .

وانطلاقًا من هذا المنظور فان دور علم الاجتماع يتحدد أكثر فى اختيار موضوع البحث بطريقة يمكن أن تؤدى نتائجها الى الاسهام فى مزيد من التعرف على ابعاد المجتمع ومشاكله ، ونطلق من مبدأ قوامه تحقيق أهداف وغايات مرسومة تكون مرتبطة بالرغبة فى احداث أشياء معينة وتنفيذ مشروعات منشوردة للتنمية المجتمعية وزيادة فعاليتها .

ومن هنا أصبحت دراسة الفقر من الموضوعات الحيوية التى يهتم بها علم الاجتماع المعاصر ، باعتبار أن الفقر احباط وظيفى للبناء الاجتماعى ، يساعد على ظهور أشكال من السلوك المنحرف ، فلم يعد موضوع فى علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية

السوية ، بل أصبح يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية المعتلة ، وهذا التحول فى موضوع علم الاجتماع يعطى أهمية متميزة لهذا العلم ويثرى من نتائجه .(٦)

لهذه التصورات وغيرها يضيق عنها المقام ، كان انتقاء الفقر ومصاحباته فى المجتمع الحضرى ، موضوعًا للبحث والدراسة ، ففى تشخيص الفقر ، ومعرفة أهم مصاحباته الاجتماعية محاولة لاسهام فى توضيح أهم مشكلات المجتمع الحضرى ، واطلاله تساعد فى تحديد الجمهور الحقيقى الذى ينبغي أن توجه اليه البرامج الانمائية . ومن هنا جاءت أهمية دراسة الفقر ومصاحباته الاجتماعية فى بعض المناطق المتخلفة فى مدينة طنطا .

## أهداف الدراسة :

لكل بحث هدف أو غرض يفهم منه عادة لماذا يقوم الباحث بهذه الدراسة وما الذى يبغى الوصول اليه . والهدف من الدراسة الراهنة بصفة عامة هو الحصول عى صورة عامة وحقيقية عن واقع الفقر فى بعض المناطق المتخلفة فى مدينة طنطا ومصاحباته الاجتماعية ، بغية احداث عملية تغيير مقصودة من أجل اجراء عملية تنموية .

## تساؤلات الدراسة .

ويمكن ايجاز أهم التساؤلات التى يطرحها البحث فيما يلى :-

١ - مامدى استفادة الفقراء من الخدمات التعليمية ، ومدى حرصهم على تعليم أبنائهم ؟

٢ - مامدى وعى الفقراء الاجتماعى والسياسى ومدى قدرتهم على المشاركة فى قضايا مجتمعهم المحلى ؟

٣ - إلى أى مدى يتم استفادة الفقراء من الخدمات الصحية ؟

٤ - ماهى أبعاد السلوك الانجابى لدى الفقراء فى منطقة الدراسة ؟

ولما كانت هذه الدراسة من النوع الوصفى الذى لايتضمن فروضًا ، تذهب الى أن متغيراً معيناً يؤدى الى متغير آخر ، أو ينتج عنه متغير آخر ، فقد انطلقت الدراسة الراهنة من التساؤلات السابقة كموجهات أساسية للدراسة .

## مفهومات الدراسة

### أ - مفهوم الفقر

مما لاريب فيه أن الفقر مفهوم معقد لايمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط ، فأى محاولة

لتعريفه لابد أن تأخذ فى اعتبارها معايير متعددة : الدخل ، الممتلكات ، التعليم ، التغذية وامكانية الحصول على خدمات عامة معينة .. الخ .

ومن هنا نجد أن مفهوم الفقر هو من أكثر المفهومات اثارة للنقاش والجدل بين المتخصصين فى العلم الاجتماعى وخبراء التنمية ، وذلك لأنه مهما كانت محاولات وضع مفهوم محدد له محكمة ومنطقية فهى لايمكن أن تكون محايدة ايديولوجياً بأى معنى من معانى الكلمة (٧) فمن الملاحظ أن اتجاهات الباحثين نحو الفقر والفقراء ، قد اختلفت وتباينت من باحث الى آخر .

وللفقر تعريفات مختلفة منها ماهو مطلق وماهو نسبى ، والتعريف المطلق يحدد قدراً معينا من السلع والخدمات الضرورية لحياة الفرد أو الأسرة ، وبالتالى فالفقراء لا يمتلكون الوسائل الاقتصادية للحصول على السلع والخدمات ، أما التعريف النسبى فهو يحدد فقر الشخص بالقياس الى دخول الآخرين ، فإذا كان مستوى معيشة أقل من المتوسط فهو يعد فقيراً .(٨)

ويتسم التعريف النسبى بأنه أكثر اتساعاً من الأول بمعنى أنه يترتب عليه اتساع نطاق من يطلق عليهم أنهم يعيشون حالة الفقر ، وعلى ذلك فإن المقاييس المختلفة للفقر لها نقاط ارتكاز تميز بين أولئك الذين يقال عنهم أنهم فقراء ، وبين من ليسوا فقراء .

ولقد دعمت أحدث النظريات المعاصرة التعريف النسبى للفقر ، وذهبت الى أن فهم أوضاع الفقراء يبدو جليًا بالمقارنة بأوضاع غير الفقراء. (٩)

ويتفق الباحث مع النظريات المعاصرة للفقر فى كونها تهتم بالبناء الطبقى القائم ولا تنظر الى الفقراء كطبقة اجتماعية منعزلة عن غيرها من الطبقات الأخرى فى المجتمع .

ويرى عبد الباسط عبد المعطى أن الفقر حالة بنائية ملازمة لأسلوب انتاجى من طابعه وجود التمايزات الخاصة التى تأتى من الملكية الخاصة ، والتمييز بين انماط العمل الى يدوى وعقلى ، وتحديد الأمور بناء على هذا ، يفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض فى العلاقات الانتاجية والتوزيعية المرتبطة بإستغلال طبقة لبقية الطبقات التى لاتمتلك والتى تكون مجبرة على بيع عملها الذى تتحكم فيه الطبقات التى تحوز وسائل الانتاج فى المجتمع . واذا كان المفهوم يبدو مجرداً فإنه يركز أساسًا على محددات الفقر ، والتى تأتى من اسلوب الانتاج الذى يعتمد على الملكية الخاصة سواء كان اقطاعيًا أم رأسمالياً ، ويترتب على هذه المحددات عدة مؤشرات للفقر منها : (١٠)

١ - انخفاض مستوى المعيشة لمن يعدون فقراء ، ويترجم ذلك من خلال انخفاض الدخل وتدنيه نتيجة لاستغلال العمل المأجور وانتشار الأمية وانخفاض المستوى الصحى نظراً لما يبذل من جهد فى العمل .

٢ - وعى زائف تعمل الطبقة المالكة على وضع الفقراء فيه حتى تضمن قبول الفقراء لأوضاعهم وسيطرة التواكل والقدرية على أفكارهم .

٣ - الاضطهاد الذى تمارسه الجماعات المالكة - الغنية - على الجماعات الفقيرة لتكون خاضعة دومًا ولاتوجد أمامها أى فرصة للمشاركة الاجتماعية والسياسية .

وهناك اتجاهان لدراسة الفقر :

الاتجاه الأول : موضوعى ، يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، ويحدد مستوى التقدم التكنولوجى ، ويهتم بأشياء يمكن قياسها كميًا ، وان تباينت مقاييس هذه الأشياء من مجتمع الى آخر . هذا الاتجاه يهتم بالفقر الظاهر ، أى يدرس مظاهر الفقر الواضحة والتى تعبر عن انخفاض مستوى المعيشة ، وتعكس مظاهر الحرمان الكمى ، فهناك سلع وخدمات ضرورية يؤدى الحرمان منها الى المعاناه ، وهذه السلع والخدمات يمكن قياسها ، مثل حجم المسكن ، ومدى ملائمته ، وثمة مظهر آخر للفقر والحرمان المادى الذى يمكن أن يخضع للقياس الدقيق . وهو مدى اشباع المطالب الأساسية لاستمرار الحياة والتى تتجلى فى الطعام ، وتنوعه ومقداره ، والملبس ، ومدى توفر الخدمات الصحية لمعالجة تفشى الأمراض ، وهذا الاتجاه يعتمد على التحليل الكمى للواقع .

الاتجاه الثانى : ذاتى ، وهو يعتمد على الرؤية الذاتية للباحث تجاه الفقراء وعادة ماتحدد هذه الرؤية النظريات التى يعتنقها الباحث ، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن كون المرء فقيراً يعد محصلة ظروف ضمنية قدرية لادخل للمرء فيها .(١١)

وقد شغلت نظرية ثقافة الفقر عند اوسكار لويس حيزاً كبيراً فى دراسة الفقر والفقراء . ويعنى بها تلك الثقافة التى تدعم وتنقل من جيل الى جيل آخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وهى فى مجموعها تحول دون التغيير ودون الخروج من حلقة الفقر .(١٢)

وهذه الثقافة الخاصة بالفقراء تتباين عادة تبايناً كليًا عن الثقافة الكلية للمجتمع ، واذا كان اصحاب هذه النظرية يرون أن هذه السمات حتمية ، ولا جدوى من محاولة تغييرها ، فإن " مارلين قنواتى " فى دراستها الاثنروجرافية فى الفترة من (١٩٧٧ - ١٩٨٠) ، قد أوضحت أن الفقراء ليسو كسالى وأنهم يكدون فى الحياة قدر ما يستطيعون ، ولا توجد لدى

الفقراء ثقافة خاصة تحول بينهم وبين تحسن أحوالهم ، وتخلص قنواتى الى أن الفقر مشكلة بنائية تنتج عن قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية شكلت المجتمع المصرى .(١٣) الأمر الذى يشير الى أن جماعة الفقراء ليس بحوزتها ثقافة خاصة تميزها عن غيرها من جماعات ، كما زعم أنصار المدخل الثقافى فى دراسة الفقراء ، بل يمكن تغيير ظروفهم وتحسين أحوالهم اذا ما غيرنا من المواقف التى يعيش فيها الفقراء وعدلنا من الظروف الاقتصادية التى تحيط بهم .

وينتقد « فالنتين » نظرية ثقافة الفقر ويرى أنها من التحليلات النظرية التى تنبع من رغبة وتحيز وتبرير للأوضاع القائمة فى مجتمعات تغيب فيها أسس العدالة الاجتماعية . (١٤) .

فالفقراء ضحايا نظام اجتماعى واقتصادى يفتقد العدالة ، ويؤدى الى عدم المساواة فى الفرص بين أفراده ، فلاشك أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع تعد مسئولة أساسًا عن تهميش بعض شرائح المجتمع ، وتحديد مجال نشاطهم الاجتماعى .

ويتفق الباحث مع وجهة النظر السابقة التى ترفض النظر الى الفقراء على أنهم هم المسئولون عن فقرهم ، وأن لهم ثقافة خاصة مغايرة للثقافة الكلية للمجتمع وهذا مانجده فى ثقافة الفقر عند اوسكار لويس ، وفى كتابات « جون جالبرت » عن طبيعة الفقر (١٥) والذى يمكن اعتبارها نظريات مضللة بعيدة عن الواقع ولاتخلو من تحيز ايديولوجى واضح ضد الفقراء .

ويرى الباحث أن الفقر والتخلف فى مجتمعات العالم الثالث يعزى الى عاملين أساسيين ، أولهما خارجى ويتمثل فى النظام الامبريالى الذى كان يضمن للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة مضاعفة احتكاراتها عن طريق استغلال الدول الفقيرة والابقاء على أوضاعها المتخلفة ، وثانيهما داخلى يتمثل فى طبيعة بلدان العالم الثالث وأبنيتها واستراتيجيتها ، أى أنه يرتبط بعدم قدراتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادى وإلغاء التبعية الاقتصادية لرأس المال الاجنبى ، واجراء تغيرات اجتماعية حقيقية تلائم مقتضيات التنمية الاقتصادية .

فلاشك أن القوى الاستعمارية السابقة قد لعبت دوراً أساسياً فى افقار الدول النامية ، اضافة الى وجود أسباب دولية امبريالية وأخرى محلية تعمل فى الوقت الحاضر على تجسيد الفقر فى هذه الدول واعاقة محاولات التخلص منه أو تخفيف حدته .

(ب) فقراء الحضر والمناطق المتخلفة :

لاشك أن ظاهرة الفقرالحضرى لاترتبط فقط بالعوز المادي ( برغم أنه أهم ملامحها وأبرزها ، وانما هى ظاهرة مركبة تتشكل لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وتتكامل هذه الجوانب جميعها لتتمركز فى نطاق مكانى يطلق عليه تسميات مختلفة ، ولكنها تجتمع فى النهاية فى وصف شامل عام ، وهو المناطق المتخلفة بالمدينة .

ويشير تقرير البنك الدولي فى سياسته عن التمويل والتنمية (١٦) أن مشكلة الفقر الحضرى فى المجتمعات النامية تعتبر من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأن مدن المجتمعات النامية أصبحت تعانى من التكدس السكانى ، نتيجة تدفق المهاجرون الريفيون الى تلك المدن ، وأن معظم هؤلاء السكان من الاشخاص الفقراء وغير المهرة ، ويرى التقرير أن جوهر مشكلة التحضر يكمن فى الاعداد المتزايدة للفقراء من سكان المدن ، وينطوى الانفجار السكانى بالنسبة لفقراء الحضر على آثار حاسمة تؤثر فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى بل ويمتد هذا التأثير الى الاستقرار السياسى فى هذه المجتمعات .

ويذكر عودة " فى هذا الصدد أن الطبقة الدنيا فى القرية هى المصدر الأساسى للهجرة الباحثة عن عمل ، وهى فى الوقت نفسه المصدر الأساسى لتكوين الطبقة الدنيا فى المدينة بصفة عامة والبروليتاريا بصفة خاصة ، ويشكلون جيوباً قروية داخل المدينة ذاتها ،وينقلون اليها ثقافتهم الأصلية فى مجتمعهم قبل الهجرة ، فالمهاجر ينتقل من وضع اجتماعى الى وضع قريب الشبه منه الى حد كبير ، اللهم فيما يتعلق بالمناخ الاقتصادى العام ، فهو زراعي فى موطنه ، وتجارى أو صناعى فى مهجره (١٧) .

ولاشك أن وجود انساقًا اجتماعية وانماط حضارية جلبها معهم المهاجرون الى المدينة يتمشى مع ميلهم الى تكوين جيوب ثقافية ويحتفظون فيها بمعظم مقومات الثقافة الأصلية، الأمر الذى يؤدى الى تعطيل عملية التكيف الاجتماعى الثقافى والاقتصادى فى المدينة .

ويدعم هذا الرأى ماذهبت اليه « جانيت أبولغد » أن القرويين الذين يهاجرون الى القاهرة يقيمون عند وصولهم فى مناطق الاطراف التى تتعايش فيها أساليب الحياة الحضرية والريفية ، فضلا عما تتميز به هذه المناطق من تجانس عنصرى وروح دينية قوية ومعدلات عالية من الأمية والخصوبة ، تلك خصائص تكاد تميز الريف المصرى بأكمله .(١٨)

ويجب ألايغرب عن بالنا أن نمط التطور الرأسمالي الذى شهدته بعض دول الشرق الأوسط ، قد أدى الى عواقب وخيمة ، من ذلك انتشار البطالة بين الفلاحين ثم هجرتهم الى

المدن لينضموا الى جماهير الفقراء الحضريين(١٩) وهذا بدوره يعنى نقل للكثير من ظروف الفقر والجهل والمرض ، وانخفاض مستوى المعيشة ، وبالتالى تتفاقم هذه الظواهر فى المدن وقد أدى هذا الى انتشار ظاهرة « التحضر الحدى » على حد تعبير « جير الدبيريز» (٢٠) ، يعنى التحضر الذى لايتوافر فيه للمواطن العادي سوى الضروريات فقط ( عيش الكفاف) وفى بعض الأحيان لاتكتمل تلك الضروريات اللازمة للحياة فى البيئة الحضرية .

وتعانى مصر شأنها شأن كافة المجتمعات المتخلفة من مشكلات التحضر عمومًا ، والتضخم الحضرى خصوصاً بما يشمله ذلك من أوجه اقتصادية واجتماعية وثقافية وادارية وسياسية ، وتتجسد هذه المشكلات وتتبلور فيما تشهده المدينة المصرية من ظواهر ابتداء بالمكان وانتهاءً بالسكان ومروراً بالأنشطة التى يمارسها هؤلاء فى حدود المكان الذى يقطنون فيه (٢١)، وبازدياد معدل التضخم الحضرى تزداد الأحياء المتخلفة ومدن الصفيح ، ويشير « آلن مونتجوى » الى مدن الاكواخ كصوره من صور الاستيطان التلقائى التى تقام بوضع اليد حيث تضم الفقراء فضلاً عن الشرائح العاملة التى تحصل على أجور منخفضة وأولئك الذين ينزحون من الاحياء الشعبية لكى يوفروا ايجار المسكن ويفكروا فى بناء منازل لهم فى ظل ظروف أفضل فى المستقبل .(٢٢) الأمر الذى يشير الى أن نمو الحضرية فى دول العالم الثالث يفوق المناطق الريفية فى هذه الدول ، غير أن هذه المراكز الحضرية تزخر بمدن الصفيح وأحياء واضعى اليد التى تعكس جميعاً ظروف بالغة السوء ، كما تعتبر عن الهامشية الاجتماعية - الحضرية .

وتعتبر المناطق الحضرية المتخلفة ظاهرة اجتماعية تعبر عن واقع اجتماعى واقتصادى وفيزيقى معين ، ويقيم بها مجموعة كبيرة من الناس رغم أنها مناطق ضيقة المساحة ، غير ملائمة للحياة والسكن بها ، وترمز هذه المناطق عادة الى غياب العدل الاجتماعى وعدم المساواة وعدم المسئولية الجمعية ، كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعى بين المواطنين (٢٣).

وهذه المناطق المتخلفه عادة مناطق تفريخ لمشكلات المدينة ، وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف ، وهى تأوى مجموعة من الناس مقهورون على أمرهم يعانون من وجودهم بها ، كذلك فالمجتمع الأكبر يعانى من وجود هذه المناطق التى ترمز الى التخلف الاجتماعى .

وتعرف المناطق المتخلفة سوسيولوجيا بأنها أسلوب للحياة أو طريقة أو ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من القيم والمعايير التى تعكس الطابع الانحرافى ، ولذا ينعزل سكان

المناطق المتخلفة عن القوى البنائية ويعتبرون من الفئات الدنيا فى المجتمع(٢٤) ولذلك يتشكل لديهم أنساقا معرفية يتميزون بها عن الطبقات الاجتماعية الأخرى .

ويرىء مهتا " أن المنطقة المتخلفة منطقة مشوهة فى المدينة تفتقد النظام والترتيب وهى جزء مهمل فى المدينة مزدحم يعيش سكانه فى مساكن وأبنية سيئة ورديئة للغاية ، تندر فيها وسائل اشباع الحاجات الأساسية ، كما تفتقد هذه المناطق الخدمات ، وتكثر بها مجموعة من الحرف اليدوية ، كما يقطن بها بعض الذين يمارسون أعمال ضارة بالمجتمع ، وتكثر بهذه المنطقة المظاهر المؤذية للصحة والأفعال المقلقة للراحة (٢٥) وتعد المهن الهامشية قليلة الأجر سمة عامة بالنسبة لقاطنى تلك المناطق .

ويرى " تشارلز ستوكس " أن وظيفة المناطق المتخلفة تختلف فى الدول النامية عن الدول المتقدمة ، فالمناطق المتخلفة فى الدول النامية لها وظائف عدة منها ايواء المهاجرين من الريف الى المدن ، وتقديم المسكن الرخيص لهم وتعليمهم أسلوب حياة الحضر .

ويعرف " ستوكس " المناطق المتخلفة بأنها مناطق الانتظار التى يقف عندها المهاجرون من الريف الى الحضر ، وينتظرون الوقت والظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة للمشاركة فى حياة المدينة .(٢٦)

ويتضح من هذه المفهومات أن هذه المناطق يتدفق اليها المهاجرون من الريف ، ويقيم هؤلاء الريفيون فى هذه المناطق عن طريق وضع اليد على الأراضى التى قد تكون ملكا للدولة ، ويعيشون داخل مجموعات من الأكواخ والأكشاك وغيرها من المبانى المؤقته ، وتظهر هذه المشكلة بوضوح فى مدن البلاد النامية ، حيث تعانى هذه المدن من عدم توافر الأرض التى تستخدم فى اقامة مساكن للمهاجرين ، وكذلك لسكان المدينة ذاتها التى تعانى دائما من زيادة الكثافة السكانية .

وأخيرا يمكن القول أن المناطق الحضرية المتخلفة هى مجموعة من الأكواخ والعشش التى تفتقد الترتيب والتنظيم ، وتتلاشى فيها وسائل اشباع الحاجات الانسانية الأساسية ، ويغلب عليها ظاهرة وضع اليد على الأراضى ، وتعبر هذه المناطق عن القهر والحرمان وغياب العدل وعدم المساواة .

## الاجراءات المنهجية

الدراسة الراهنة هى دراسة وصفية لسكان منطقة حضرية متخلفة فى مدينة طنطا وهى

منطقة عشش كفرة العجيزى وكفرة السجن ، وهى عبارة عن مجموعة من العشش المتلاصقة التى تتصف بدرجة عالية من التدهور والانحطاط والتخلف ، وتفتقد هذه العشش أيضا وسائل اشباع الحاجات الأساسية وتتلاشى بها الخدمات وتكثر بها المظاهر المؤذيه للصحة والأفعال المقلقة للراحة .

والدراسة الراهنه وصفية لأنها تتعرض بالوصف السوسيولوجى لمظاهر الفقر لساكنى هذه العشش وذلك لمعرفة مصاحباته الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية .

ولتحقيق هذا الغرض لم نلجأ الى العينة لاختيار مجموعة من الأسر التى تمثل هذا المجتمع المتخلف ، بل تم اجراء مسح اجتماعى شامل لكل الأسر القاطنه فى عشش كفرة السجن وكفر العجيزى ، والبالغ عددهم ٢٨٠ أسره وذلك لانخفاض عدد العشش .

أما عن وحدة الدراسة فكان رب الأسرة هو المصدر الرئيسى الذى استقينا منه البيانات وقد كانت أداة البحث الرئيسية استمارة المقابلة ، التى اشتملت على مجموعة من الأسئلة التى تهدف فى مجملها الى التعرف على القضايا الأساسية للدراسة .

وقد سعى الباحث الى المزاوجة بين كل من التحليلات الكمية أو البيانات المستقاه من استمارة البحث والتحليلات الكيفية أو البيانات المستمدة من المقابلات الجماعية وذلك لوصف وتفسير الفقر ومصاحباته الاجتماعية فى مجتمع الدراسة .

## وصف عينة الدراسة

### (١) التركيب العمرى :

يتراوح سن أفراد العينة بين ٢٠ - ٦٠ سنة فأكثر ، وتمثل الفئة العمرية ٤٠ -٤٩ سنة أعلى النسب، اذ بلغت(٤٣ . ٣٦٪) من اجمالى حجم العينة، ويليها الفئة العمرية ٥٠ - ٥٩ سنة ، حيث بلغت(١٤ . ٣٢٪) ومفاد ذلك أن أكثر من نصف حجم العينة يتراوح سن أفرادها بين ٤٠-٥٩ سنة ، الأمر الذى يشير الى أن غالبية أفراد العينة تقع فى فئة العمر المنتجة .

### (٢) الديانـــــــه :

يدين غالبية أفراد العينة بالاسلام ، حيث بلغت نسبتهم (٨٦ . ٩٧٪ ) من اجمالى حجم العينة ، بينما انخفضت نسبة من يدينون بالمسيحية اذ بلغت (١٤ . ٢٪) .

### (٣) الحالة الاجتماعية

كشفت لنا المعطيات الاحصائية عن أن نسبة المتزوجين فى عشش كفر السجن

والعيجيزى هى أعلى النسب حيث بلغت (٦٣.٩٣٪ ) وتلى هذه النسبة نسبة الأرامل التى تقدر (٢٣.٥٧٪) من اجمالى حجم العينة .

بينما انخفضت نسبة المطلقين حيث وصلت الى ٧.٨٦٪) ولكن هذا الانخفاض لايعنى عدم وجود مشاكل أسرية أو أنه يعنى تماسك الأسرة ، ولكن كان من الملحوظ أن هذه العشش تعانى من التفكك وانتشار مظاهر الجريمة والانحراف عند الأبناء هذا فضلا عن مظاهر الشجار المستمر بين الزوجين .

أما بالنسبة للمتزوجين بأكثر من واحدة فقد قلت نسبتهم حيث وصلت الى (٤.٤٦٪) وتعتبر هى أقل النسب ، فالزواج الأحادى هو الطابع السائد فى منطقة الدراسة .

**( ٤ ) التعليـــــــم :**

يشكل الأميون نسبة مرتفعة تبلغ (٦٧.٥٠٪) من اجمالى حجم العينة ويليهم من يعرفون القراءة والكتابة ، حيث بلغت نسبتهم(٢٩.٢٨٪) هذا وانخفضت نسبة من لديهم مؤهل دون المتوسط حيث بلغت (١.٧٩٪) وبلغت نسبة من لديهم مؤهل متوسط (١.٤٣) من اجمالى حجم العينة ، فى حين انعدمت نسبت الحاصلين على مؤهلات جامعية وأعلى من جامعية .

وهذا يشير الى أن أهم السمات المميزة لفقراء هذه العشش هى انتشار الأمية ، فالفقير لايفكر الا فى كيف يوفر قوت يومه ، فليست لديه المقدرة لأن يدخل ابنه المدرسة ، فهو فى حاجة الى تشغيل الأبن بالحاقه فى عمل تافه تدر منه الأسرة بضعة قروش لشراء الضرورى من القوت اليومى .

**(٥) الحالة المهنية :**

يعمل أغلب أفراد العينة بأعمال الخدمات ، حيث بلغت نسبتهم (٤١.٩٪) بينما بلغت نسبة من يعملون بائعة جائلين (١٥.٢٤٪) ، فى حين بلغت نسبة من يعملون بالتجارة البسيطة (١٢.٨٦٪)، أما بالنسبة لمن يعملون بالصناعة بلغت نسبتهم (١٤.٢٩٪ ) ، بينما بلغت نسبة من يعملون فى اعمال البناء (٧.١٤٪) من اجمالى العينة .

وما من شك أن هذه الاعمال لاتحتاج أى نوع من أنواع المهارة أو التدريب فهى فى مجملها أعمال تافهة وبسيطة ، فيقبل أهل هذه العشش أول فرصة عمل امامهم مهما كان مستواها أملاً فى أن يحصلون على فرصة أفضل .

**(٦) الدخل الشهرى**

يتراوح دخل افراد العينة بين أقل من ٥٠-٢٠٠ جنيها فاكثر وتمثل فئة الدخل من ٧٥ - ١٠٠ جنيها اكبر نسبة حيث بلغت(٢٩ . ٢٤٪) ، وتلت هذه الفئة من حيث النسبة الفئة ١٠٠ -١٢٥ جنيها حيث بلغت (٥٧ . ٢٣٪) من حجم العينة الكلى ، الأمر الذى يشير الى ان اقل من نصف حجم العينة بقليل يحصلون على دخول تتراوح بين ٧٥ - ١٢٥ جنيهاً .

بينما توزعت بقية أفراد العينة على فئات الدخل الأخرى ، فقد بلغت نسبة فئة الدخل أقل من ٥٠ جنيها (٢٨ . ١٤٪) ، بينما بلغت نسبة فئة الدخل ٥٠-٧٥ جنيها (٤٣ . ١٢)عن اجمالى حجم العينة .

هذا وانخفضت نسبة من يحصلون على دخل ١٧٥-٢٠٠ جنيها ، فقد بلغت (٢٨ . ٤٪) بينما بلغت نسبة من يحصلون على دخل ٢٠٠ جنيهاً فأكثر (٤٣ . ١) ، وهى أقل نسبة ، الأمر الذى يشير الى الانخفاض الملحوظ فى مستوى دخول أفراد العينة الأمر الذى لايفى بمتطلبات معيشة أفراد العينة ، هذا بدوره يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة أفراد العينة ويشير الى غياب العدل الاجتماعى ، وعدم التكافؤ الاجتماعى بين المواطنين .

**(٧) الاسكان :**

لاشك ان المسكن حاجة انسانية ضرورية ليسكن فيه الانسان ويأوى اليه بعد عناء العمل ، ليجد فيه راحته ، والمسكن فى منطقة الدراسة عبارة عن اكشاك من الخشب والصفيح التى أقامها الأفراد على اراضى الدولة بوضع اليد وكل افراد العينة يعيشون فى هذه الاكشاك التى لاتصلح للمعيشة الأدمية ، فتنتشر بها الحشرات الضارة والفئران التى تقوم بنقل الامراض الى أفراد هذه العشش ، ويتكون الكشك من غرفة واحدة يقيم فيها الزوج والزوجة والابناء .

هذا بالاضافة الى عدم توافر مياه الشرب فى هذه العشش ، فيحصل عليها أفراد العشش من اماكن بعيدة حيث يجدون صعوبة فى جلب مياه الشرب . كما ان دورات المياه غير متوافرة ، فيقوم أفراد العشش بقضاء حاجتهم فى الخلاء أو يقومون بالاشتراك فى دورات المياه والتى تكون غير محكمة الأمر الذى يؤدى الى انتشار الانحرافات والجرائم .

ومن هنا نجد أن الحياة داخل هذه الاكشاك غير صالحة مطلقا بل هى بيئة صالحة لأنتشار الأمراض ومظاهر الانحراف والجريمة .

**الفقر والأميـــــة :**

لاشك ان التعليم يعكس بما لايدع مجالاً للشك التركيب الاجتماعى فى أى مجتمع بل ويساعد على استمرار هذه التركيبة والمحافظة عليها وتدعيمها ايديولوچيا ، والمدرسة فى المجتمع الطبقى ماهى الا آداه فى يد الطبقة المسيطرة فى المجتمع . وقد صممت المدارس ومؤسسات التعليم فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة والمعاصرة ، بحيث تخدم المصالح السياسية والاقتصادية للطبقة الرأسمالية، وذلك من خلال ماتقدمه هذه المدارس من تشكيل لشخصية المواطن ووعيه تشكيلاً يتفق مع نمط الحياة السائد فى تلك المجتمعات (٢٧)

ويشير " چون فيزىVaizy " الى انحياز التعليم للطبقات العليا والطبقات القادرة وظلمة للطبقات الفقيرة بقوله " أنه بعد دخول أبناء الطبقة الفقيرة المدارس يبدأ متوسط استمرارهم فى التناقص ، وتحصيلهم المدرسى بالتقهقر من تحصيل أبناء الأسرة الغنية ، وتعمل الأنظمة المتبعة فى معظم المدارس على تعميق هذه الفوارق" .(٢٨)

كما انه يجب ألا يغيب عن بالنا باستمرار ، أن أبناء الفقراء لايستطيعون اللحاق بأبناء الأغنياء حتى وأن تعلموا فى مدرسة واحدة ، وذلك لأن الفرص التعليمية المتوفرة لطفل الطبقة الوسطى والغنية مثلاً تجعله متفوقًا على طفل الطبقة الفقيرة والدنيا ، كما أن أبناء الأغنياء يمكثون فى التعليم مدة أطول ، وبالتالى فانهم يحصلون على قسط أكبر من الانفاق على التعليم بالنسبة لهم .

ولمعرفة مدى موافقة الآباء على التحاق ابنائهم بالتعليم ، أبانت الدراسة أن نسبة الموافقين (٣٦ . ٣٠٪) فى مقابل (٦٤ . ٦٩٪) لايوافقون على التحاق أبنائهم بالتعليم .

ولاشك أن نسبة الالتحاق بالتعليم لاتعنى بالضرورة الاستمرار فيه ومواصلته بل هناك تسرب اجبارى وقسرى يتم لأبناء الطبقات الفقيرة باستمرار ، سواء كان ذلك فى قسوة شروط القبول أو نظام الامتحانات أو المعوقات المتمثلة فى الدروس الخصوصية أو حاجة الأهل الى معاونة الأبناء ، فالتسرب فى الأصل قضية اقتصادية واجتماعية .

ولعل مايسميه " كومبز "بـ أزمة التربية فى العالم " (٢٩) يؤكد بوضوح العلاقة القائمة بين التربية والتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية .

وعن اسباب عزوف المبحوثين عن تعليم أبنائهم ، أوضحت البيانات الاحصائية أن نسبة (٢٨ . ٣١٪) ، يفضلون تعليم أبنائهم صنعة أو مهنة يقتات منها العيش وذلك لإعالة بقية أفراد الاسرة .

ويدعم ذلك ما أشار اليه مسح قوة العمل عام ١٩٨٤ الى أن عمالة الأطفال أصبحت ظاهرة واضحة وملموسة فى المجتمعين الريفى والحضرى اذ أن ١ . ٥ مليون طفل دون سن الخامسة عشر سنة ، يشاركون فى قوة العمل بنسبة (٣ . ١٠ . ٪)من اجمالى السكان النشطين اقتصادياً.(٣٠)

وقد أشارت نسبة (١٨ . ٢٧٪) أن تعليم الأبناء ليس له جدوى باعتباره لا يحقق فى نهايته كسب مادي ، فالتعليم المرغوب عادة هوالذى يؤدى الى غاية واضحة ملموسة ، واذا طال الطريق ولم يتضح هذا ، فترك التعليم والاتجاه الى ميدان العمل أجدى من الناحية الاقتصادية للفقراء ، فالفقير لايحجم عن ارسال ابنه الى المدرسة فى بداية الأمر ، إلا انه وبعد سنوات قليلة يقضيها أبنه فى المدرسة لايلبث أن يكتشف وفى شىء من الوضوح أن ماتعلمه ابنه طوال تلك الفترة التى قضاها متفرغًا لاتتلائم مع التضحيات المالية التى يقدمها نتيجة لعدم ادخاله سوق العمل ، وذلك لأن ابنه لايتعلم كما يرجوا أن يكون أو لأن العمل فى أى مجال بالبيئة المحيطة به سوف يعود عليه بعائد مالى لاتحققه المدرسة ولن يحققه التعليم فى المدى البعيد قياسًا على الوضع الراهن ، ومن ثم يكون التسرب بعد المرحلة الالزامية واقتحام ميدان العمل فى سن مبكرة .

وقد اجابت (٢٦ . ٣٠٪) من المبحوثين عن أن البطالة وعدم توفير فرص عمل للخريجين كان السبب الجوهرى فى عزوفهم عن مواصلة التعليم لأبنائهم . ولاتمثل بطالة المتعلمين فاقداً اقتصاديا فحسب ، بل يترتب عليها المشكلات الاجتماعية المتعددة التى تنتج عنها خطورة كبيرة على المجتمع . (٣١)

أما عن مبررات الموافقة على مواصلة التعليم للأبناء ، فقد أشارت نسبة (٤١ . ٦٩) من اجمالى نسبة الموافقين أنهم يفضلون مواصلة التعليم للأبناء باعتبار أن مستقبل الابن سيكون أفضل ، وهذا الاصرار على مواصلة التعليم للأبناء ومعاناة الأسر أشد المعاناه فى سبيل تعليم الأبناء يمثل رغبة بعض الأباء فى أن يتيحوا لأبنائهم فرص حياة أفضل، واحساس الأباء أن التعليم هو الباب الضرورى الذى يدخلون فيه الى حياة اكثر يسراً .

ولمعرفة نوعية المشكلات التعليمية فى مجتمع الدراسة ، فقد جاء ترتيبها فى الجدول كالآتى : احتلت ارتفاع تكاليف الدراسة المرتبة الأولى فى المشكلات فقد بلغت نسبة (٧٠٪) وهذا يشير الى أن ارتفاع مصروفات التعليم في المدارس مازال يساعد على توسيع الفجوة بين ابناء طبقات الشعب ، من حيث تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية بينهم .

فالمصروفات الدراسية تمثل عقبة أمام الفقراء فى تعليم أبنائهم ومع ذلك مازالت فى ارتفاع مستمر ، فالقرار الوزارى رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥ ، والنشرة العامة رقم ٣٢ الصادرة فى ١٩٨٩/٨/١٤ ، والقرار الوزارى رقم ١٧٣ فى ١٩٨٩/٨/٧ وكل هذه القرارت تفرض رسوما اضافية على الطلاب ومنها مايجب تحصيله دفعه واحدة ، ومنها مايجب تحصيله فى موعد لايتجاوز شهرين من بداية العام الدراسى ، ومنها لايجوز الاعفاء منه (٣٢)

ومن ثم فقد أصبحت المدارس سببًا فى زيادة الشعور بالاحباط وخيبة الأمل عند الفقراء والمحرومين الذين لايستطيعون الوصول الى التعليم أو الاستمرار فيه وفق شروطه القاسية ، وعاملاً مساعداً على زيادة الصراع الطبقى ، وعنصراً مشجعاً على زيادة الشعور بالدونية وتزييف الوعى .

بينما احتلت مشكلة الدروس الخصوصية المرتبة الثانية فى المشكلات التعليمية فى منطقة البحث ، اذ بلغت ١٨٪ من العينة اجابت بأن ظاهرة الدروس الخصوصية تمثل عقبة أساسية بالنسبة للفقراء ، ولا شك ان الدروس الخصوصية فى حقيقة الامر تمثل نفقات غير مباشرة على التعليم ، وقد قدر فريق من الباحثين والاستشاريين بوزارة التعليم نسبة ماتتحمله الأسرة المصرية كنفقات تعليم غير مباشرة حوالى ٢٠٪ من ميزانيتها ، هذا رغم شعار مجانية التعليم (٣٣) وهذا بالطبع يؤثر سلباً على مفاهيم تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية .

ويشير أحد المبحوثين الى مشكلات التعليم بقوله ( أنا عندى ستة أولاد منهم خمسة فى المدارس ، مصروف العيل اللى فى الابتدائى ٣٠ جنيه فى السنة واللى فى الاعدادى ٤٠ جنيه واللى فى الثانوى ٥٠ جنيه ، طيب ياستاذ أنا أعرف أوفر كل هذه المصروفات ازاى ، دا غير الدروس الخصوصية ، ومتنساش ان أقل درس عايز ٣٠ جنيه شهرياً حتى مصاريف المدارس رفضت المدرسة تقسيطها ، طيب احنا هنعمل ايه ، نفسنا نعلم الأولاد علشان مستقبلهم يبقى كويس ، ومايشفوش اللى احنا شفناه ، وما يتعبوش ذى مااحنا تعبنا ،

ولكن هنعمل إيه ، وهنوفر ازاى المصاريف دى كلها للمدارس ، العين بصيرة والأيد قصيرة ، وعلى رأى المثل " إيه اللى رماك على المر قال اللى أمر منه " ) .

وبذلك يمكن القول بأنه على الرغم من مايشير اليه بعض الرومانتيكين المثاليين ، من أن هناك بعض الحالات لطلاب استطاعوا رغم ظروفهم السيئة ، وعدم توفر الامكانيات أن يصلوا الى أعلى الدرجات فى السلم التعليمى وأن يحسنوا من وضعهم الطبقى ، من خلال الحراك الاجتماعى الذى يحققه العلم ، الا أن الحقيقة الاساسية تتمثل فى انه ليس هناك تكافؤ فرص تعليمية ، لأنه لابد وأن يسبقه تقارب فى الفرص الاجتماعية والاقتصادية ، وبذلك يصبح اصحاب الثروات المالية والنفوذ الاقتصادى هم القادرون دون غيرهم على الاستفادة من التعليم والصعود فى السلم التعليمى والارتقاء فيه .

## الفقر والمشاركة الاجتماعية والسياسية

تعتبر المشاركة مبدأ اساسيا فى الحياة الاجتماعية ، لأن حياة الانسان فى المجتمع تعنى مشاركته لأفراد الجماعة التى ينتمى اليها وتعاونه معهم ، فالمشاركة لها دور كبير فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتعتبر المشاركة هدف ووسيلة فى نفس الوقت ، فهى هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين فى مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعاتهم ، وهى وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم .(٣٤)

واذا كانت المشاركة تعنى حصاد الفرص المتاحة أمام الشخص - بحكم موقعه الطبقى - ليلعب دوراً فى الأهداف المجتمعية والتخطيط لها ولوسائلها ، أو بعبارة أخرى امكانية المشاركة فى صناعة القرارات ،فمن المتوقع أن تنعدم فرص المشاركة أمام المعدمين بصفة عامة ، مادام يقوم على صوغ القوانين المنظمة لهذه العملية ، حائزو الأصول الرأسمالية أو من يمثلونهم .(٣٥)

ولمعرفة مدى وعى الفقراء ومشاركتهم فى الانتخابات كشفت لنا الدراسة الميدانية عن عزوف واضح من جانب قطاعات عريضة من المبحوثين عن التصويت فى الانتخابات ، حيث بلغت نسبتهم (٣٦ . ٨٥٪) ، بينما بلغت نسبة الاقبال على التصويت فى الانتخابات (٦٤ . ١٤٪) من اجمالى عينة الدراسة ، وهذه النسبة فى مجملها لايمكن أخذها على أنها لديها وعى بالمشاركة ، فقد أشار هؤلاء الى أن ذهابهم الى صناديق الانتخابات انما نابع من

استفادتهم فى حصول كل ناخب على مبلغ (٢ جنيه ) ، كما أشار بعض المبحوثين " ان ذهابهم الى صناديق الانتخابات نابع من حصولهم على بطاطين ومبلغ مالى من المرشح " ... وهذا يدعم ماذهب اليه " محمد الجوهرى " من أن الاقبال على التصويت فى المجتمعات النامية قد يكون نتيجة شراء الأصوات بالأموال (٣٦)

وتتمثل أهم ملامح ضعف المشاركة السياسية فى الدول النامية أنها مشاركة اجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التبعية تفرض مساندة شكلية للطبقة الحاكمة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطن عما يجرى من حوله فى العالم السياسى ، وارادته وقدرته على التأثير السياسى . ( روحنا أو ماروحناش ايه اللى هيتغير ) ، ( اللى عايزين يرشحوه بيرشحوه ، سواء رضينا أو لا ) .

أما النسبة العالية من الفقراء فقد أجابوا بعزوفهم عن المشاركة فى الانتخابات ، بسبب انشغالهم بأعباء المعيشة ، والوعود الكاذبة لهم من المرشحين بتحسين معيشتهم وتوفير المسكن لهم .

ولاشك ان انخفاض معدلات المشاركة السياسية يشكل معضلة كبرى أمام النظام السياسى عليه أن يواجهها ويخفف من آثارها السلبية (٣٧) وذلك عن طريق زيادة الدوافع لدى الفرد للأقدام على المشاركة .

ويعبر بعض المبحوثين عن مبررات عزوفهم عن المشاركة السياسية بقولهم : ( كل واحد من المرشحين بيهتم بمصلحته هو وبس ، ومافيش حد فيهم بيهتم بمصلحة حد ، يعنى بيعملوا ايه للغلابه اللى زينا ، انت شايف حالنا وظروفنا اللى احنا عايشين فيها مين فيهم سائل ولا دارى ، ربنا معنا كانوا المرشحين عملوا ايه ينفعنا ، كل مرة يوعدونا بمساكن ، بدل من العشش اللى احنا عايشين فيها ، واللى القبر أنظف منها ، لكن بعد ماينجحوا فى الانتخابات كل واحد يروح لحاله ، ولاشىء يحدث " وتعود ريمه لعادتها القديمة " ) .

ومن هنا يتضح أن عزوف الفقراء عن المشاركة لأنها بعيدة عن اهتماماتهم الأولية ، واحساسهم بعدم فعاليتهم السياسية ، وعدم تلبية احتياجاتهم الأساسية ، ومصالحهم الشخصية ويتفق هذا مع ما ذهب اليه الباحثان " صمويل . ب . هنتجتو " ، و" جون . م . نيلسون " ، فى احساس الفقراء بعدم فعاليتهم السياسية وعزوفهم عن المشاركة ، نظراً لتوقعاتهم برفض مطالبهم من قبل السلطات ، سواء كانت هذه المطالب فردية أو جماعية(٣٨).

وعن مشاركة الفقراء فى المشروعات التى توجد فى المنطقة كإدخال مياه الشرب أو بناء

مستوصف أو مدرسة ، اجابت نسبة (٢٠٪) من اجمالى العينة ، بأنهم يشاركون فى مثل هذه المشروعات باعتبارها مشروعات خيرية تعود عليهم بالمصلحة ، بينما أجاب (٨٠٪) منهم بعدم مشاركتهم فى مثل هذه المشروعات لانشغالهم بأعباء المعيشة .

وتتفق هذه النتيجة مع ماتوصل اليه " لويس كامل مليكة " فى دراسته ( بين الايجابية واللامبالاه ) أن وعى الفرد بمصالحه ومشاركته الاجتماعية والسياسية ، يرتبط ارتباطا وثيقاً بوجوده الاجتماعى والاقتصادى الذى يرتبط بموقعة فى عملية الانتاج . (٣٩)

ويمثل العنف نمطًا أخر من انماط المشاركة ، وهو تدمير مادى للأفراد أو الممتلكات وهدفه التأثير على صنع القرار ، وهو شكل غير قانونى فى كل المجتمعات ، وقد يسعى لتغيير القادة مثل حالات الانقلاب أو التأثير على السياسات الحكومية ( الانتفاضات ) أو تغيير مجمل النظام السياسى .

ويرى " روبرت مكنمار " فى كتابه الشهير "جوهر الامن " " ان الفقر فى الداخل والخارج يؤدى الى الاضطرابات والتوترات الداخلية والى العنف ، وأن ظروف التنمية والتغيير تصاحبها توتر شديد قد يقود الى الصراعات الداخلية والخارجية نتيجة لأزمات التخلف الاقتصادى ، وأنه يجب على الدول الغنية أن تفتح عيونها على وباء الفقر الذى يغطى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية ، ذلك الفقر الذى يهدد الأمن والاستقرار فى العالم " . (٤٠)

ولمعرفة اتجاه المبحوثين نحو ظاهرة الارهاب ، فقد أبانت الدراسة الميدانية أن نسبة (٩٦,٧٩٪) يستنكرون عمليات لارهاب ، ويعتبرونها عمليات اجرامية تهدد كيان المجتمع بأكمله فى مقابل (٣,٢١٪) أشارت بالموافقة على مثل هذه العمليات الارهابية بإعتبار أن هذه العمليات يمكن أن تحقق لهم مطالب سياسية .

وهذه البيانات تدحض التفسيرات التى ترى أن الفقر هو العامل الوحيد فى انتشار ظاهرة الارهاب ، وتعتبر هذه التفسيرات غير صحيحة ، فالأدلة الواقعية من حولنا تشير الى أن أكثر خمسين دولة فقراً لا يوجد فيها ارهاب ، هذا فى الوقت الذى يوجد فيه ارهاب فى دول غنيه مثل المانيا واليابان وإيطاليا والولايات المتحدة وغيرها .

كشفت الدراسة عن مظاهر السلبية واللامبالاه السياسية للفقراء فى منطقة الدراسة ، وعزوفهم عن المشاركة الاجتماعية والسياسية ، وقد يرجع هذا إلى انشغالهم بتوفير احتياجاتهم الضرورية وعدم ثقتهم فى التعامل مع الجهاز البيروقراطى نتيجة الهوة الموجودة

بين الوعود التى تمنح ، والانجاز الذى يتم فعلاً فى سبيل حل المشكلات التى تسود منطقتهم .

## الفقراء والاستفادة من الخدمات الصحية

ان التدهور الاقتصادى الذى تشهده الأن عديد من بلدان العالم الثالث الناتج عن التبعية السياسية المعلنة والمستترة والمديونية الهائلة التى غرقت بها هذه البلدان وعلاقات التبادل التجارى غير المتكافئة والشروط المجحفة للقروض والمعونات ... ومن البديهى أن يؤدى هذا التدهور الى بلايين من البشر الذين يعانون من الفقر ، وما يرتبط به من درجات الجوع ، ومن مشكلات البيئة التى تعد بيئة مثالية لأنتشار الأمراض .(٤١)

والفقر فى حد ذاته ليس عاملاً مسببا للمرض ، ولكن مايرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذى يؤدى الى الاصابة بالامراض ، أو الى تفاقمها وانتشارها ، وعلى سبيل المثال هناك مشكلات سوء التغذية التى يتسبب بعضها عن الفقر ، وهناك الأمراض المعدية التى تنتشر بسبب عدم وجود امكانيات كافية لعزل المريض أو لتخصيص أدوات معينه يستخدمها دون غيره ، كما أن هناك الأمراض التى تنتشر فى الأحياء الفقيرة والمتخلفة حيث طفح المجارى وتجمعات القمامة وهى كلها تساعد على انتشار الروائح الكريهة ، وتعتبر مصدر للتلوث بسبب قلة الامكانيات .

ولقد تبين من دراسة الأوضاع الصحية لسكان مصر أن عدداً كبيراً منهم ( وبصفة خاصة الفقراء ) لايحصل على الرعاية الصحية الواجبة ، حيث ينخفض العمر المتوقع عند الميلاد ، وترتفع نسبة وفيات الأطفال والرضع الى درجة كبيرة (ولاسيما فى ريف مصر ) كما ترتفع نسبة وفيات البالغين نتيجة انتشار الأمراض وبخاصة أمراض الجهاز الهضمى وتنتشر الأمراض بينهم وبصفة خاصة الأمراض الناتجة عن الحوادث والتسمم والعنف بين الذكور والناتجة عن الحمل والولادة بين الاناث وهى أمراض يمكن الوقاية منها اذا توفرت الرعاية الصحية اللازمة .(٤٢)

ان ادراك الانسان للمرض لايمارس تأثيراً كبيراً على الرعاية الصحية فحسب ، وانما يمتد ليشمل رد فعله نحو الطب الحديث وممارسات الصحة العامة ، ولكن الواضح أن مدى استغلال الموارد الصحية الحديثة تعتمد على كثير من العوامل ومنها التكلفة التى تملى شروطها على عملية الاختيار وبخاصة عندما يكون المرضى فقراء . ويدخل عامل القرب أو البعد عن المستشفى ، فاذا كانت بعيدة عن الناس فى مقابل قرب العلاج التقليدى منهم فلن يلجأون

اليها . وهناك عامل ثالث وهو ظروف المواصلات والانتقال للاستفادة من الطب الحديث وبالتالى فإن المرضى الفقراء يضطرون للانتظار فى المستشفى طويلاً ، بينما يقدم المعالج الشعبى لهم خدماته السريعة فى الحال ، ومن ناحيـة أخرى يعتبر هذا المعالج صديقًا أو شخصًا مألوفاً ، بينما ينظر المرضى الفقـراء الى المستشفى على أنها " بيت ملىء بالغرباء أو بالاعداء " (٤٣) .

ولقد تطور النظام الصحى في مصر تطوراً كبيراً منذ عام ١٩٥٢ من حيث الكم ، بحيث أصبحت مصر تتمتع بهيكل طبى متطور بالنسبة لغيرها من الدول المتخلفة ، واذا كان لازال أمامها الكثير فى هذا المجال حتى تصل الى مستوى الدول المتقدمة ، كما تتمتع مصر بعدد لابأس به ٢ سرير لكل ألف من السكان على مستوى الجمهورية وسرير واحد لكل الفين من السكان فى الريف (٤٤)

ومع حلول السبعينات زاد التوجه الرأسمالى فى تقديم الخدمات الصحية ، فقد انشئت المستشفيات الاستثمارية والخاصة ، وعمت العيادات الخاصة المدن والقرى ، فى نفس الوقت الذى شاخت فيه المؤسسات الصحية العامة وترهلت دون تجديد أو اهتمام ، وبالتالى خلت الساحة أمام القطاع الصحى الخاص ، وتزايدت أعباء الوقاية والعلاج على الشرائح والطبقات الفقيرة ، واختل مبدأ الرعاية الصحية المجانية (٤٥)

وتشيير الدراسات المتاحة فى مصر الى انتشار الاستثمار الفردى فى مجال الصحة والطب فى ظل سياسة الانفتاح . وتوضح الارقام التى نشرتها وزارة الصحة الى أن عدد المستشفيات الخاصة ازداد من ١١٦ مستشفى عام ١٩٧١ ( وتضم ٣٥٧٢ سريراً ) الى ٢٨٢ مستشفى عام ١٩٨٢ (٧٩١٦ سريراً) ، كما تضاعفت العيادات الخاصة الى ١٢٥٠٠ عيادة عام ١٩٨٢ . والحقيقة أن هذا السياق الجديد جذب بعض المستشفيات العامة، فازدادت شريحـة العـلاج بأجـر من ٥٢٥٣ سريرٌ عـام ١٩٧١ (بنسبـة ٩.٨٪ مما تتيحـه هذه المستشفيات) الى ١٦٠٠٠ سريراً ( بنسبة ٢٠٪ ) عام ١٩٨٢ ، ويضاف الى ذلك القفزة الهائلة في أجور ومصاريف الاقامة فى المستشفيات الاستثمارية وهذا يمثل وضعًا مفزعا فى ظل التوزيع المختل للدخل ، وتدهور مستويات الفئات الاجتماعية والمتوسطة والدنيا ، ناهيك عن مستوى معيشة الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين والموظفين .(٤٦)

هذا وبالرغم من أن التطبيب يعتبر حقًا من حقوق الافراد ، وضرورة اجتماعية لاغنى

عنها الا اننا وحسبما تشير البيانات الأمبريقية لعينة الدراسة الحالية ، نجد أن استجابات لمبحوثين عن السؤال الذى ورد عن المؤسسة العلاجية التى يلجأون اليها فى حالات المرض ، وجد أنه لم ترد اجابة واحدة من أحد المبحوثين بأنه يذهب الى المستشفيات الخاصة وذلك نظراً للتكاليف الباهظة التى يتحملها المريض من مصاريف العلاج أو الاقامة بهذه العيادات ، فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يترددون على المستشفيات الحكومية (٧١ . ٨٥٪) بينما اشارت نسبة(٤٣ . ١٪)أنهم يذهبون الى المستوصفات لعلاج مرضاه واشارت نسبة (٢٩ . ٤٪) يذهبون الى التأمين الصحى وذلك لأنهم مشتركون فيه .

هذا وقد اشارت نسبة (٧١ . ٥٪)بأنهم مازالو يؤمنون بالعلاج الشعبى فى تطبيب مرضاهم

ومن هنا نخلص الى أن الأوضاع الطبقية والعوامل الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد اساليب مواجهة المرض ، أى أنها تحكم الى حد كبير كيفية اتخاذ الناس لقراراتهم العلاجية واختياراتهم بين البدائل العلاجية المتاحة ، فقد تبين ان الفقراء والمطحونين يضطرون الى اختيار أرخص البدائل ومن ثم فأنهم يلجأون الى الطب الشعبى أو المستشفيات الحكومية التى تقوم بتقديم العلاج والاقامة المجانية .

ثم عرضت الدراسة سؤالا لمعرفة مدى كفاءة الخدمة الصحية التى تقدم داخل المستشفيات الحكومية ، وقد أوضحت البيانات الاحصائية المستمدة من الدراسة الميدانية أن نسبة (٢٩ . ٩٪) أجابت بأن المستشفيات الحكومية تقدم رعاية صحية ملائمة ، بينما أجابت(١٤ . ٣٢٪) بأن الخدمات الصحية التى تقدم من خلال المستشفيات الحكومية تكون ملائمة فى بعض الأحيان ، فى مقابل (٥٧ . ٥٨٪) من عينة الدراسة أشارت بعدم وجود رعاية صحية داخل هذه المستشفيات على الاطلاق ، فيعامل المرضى معاملة سيئة من قبل الدكتور والممرضة ، هذا بالاضافة الى أن العلاج يشترية المريض من الخارج أى خارج المستشفى ، فى حين أنهم يلجأون الى هذه المؤسسات العلاجية لعدم مقدرتهم المادية على شراء الدواء ، ويدعم هذا ما توصل اليه ( نبيل صبحى حنا ) فى دراسته التى أسفرت نتائجها عن أن سرعة الاستجابة لطلبات المريض تؤدى الى احساسة بالأمن ، كما أن تقديم الخدمة الصحية بوجه باش لايدع للمريض فرصة احساسة بأنه شخص مقلق .(٤٧)

ولمعرفة أسباب عدم وجود رعاية صحية فى المستشفيات الحكومية تبين من الدراسة أن نسبة (٧١،.٧) ترى أن عدم العناية بالمرضى يعتبر السبب الجوهرى . بينما أشارت (٣٦ . ٢٥٪) بعدم توفر الأدوية ، ويؤكد ذلك أحد المبحوثين فى المقابلات الجماعية بقوله

( فيه ايه فى المستشفى غير شوية الحبوب ، كل حاجة لازمة للعلاج بيخلونا احنا نشتريها حتى القطن والشاش والسرنجة ) .

بينما أشارت نسبة (٥٧ . ٣٪) بعدم وجود رعاية فى المستشفيات الحكومية راجع الى عدم وجود الأطباء الاخصائيين .

ولمعرفة مدى شعور الفقراء بانحياز هذه المؤسسات العلاجية ضدهم وجهت الدراسة سؤالا للمبحوثين مؤداه :

ياترى هل هناك تفرقة فى معاملة المرضى داخل هذه المستشفيات ؟ وقد ابانت استجابات المبحوثين أن نسبة٢١ . ٦٨٪ ، أجابت بأن الأغنياء أكثر حظا من غيرهم فى الاستفادة من الخدمات الصحية داخل المستشفيات الحكومية .

بينما أجابت نسبة (٥٧ . ١٣٪) بأن المتعلمين هم أكثر حظا من غيرهم فى استفادتهم من المؤسسات العلاجية المجانية نظرا لقدرتهم على المطالبة بحقوقهم الصحية داخل هذه المؤسسات ، فى مقابل ذلك أشارت (٢٢ . ١٨٪) من المبحوثين أنه لاتوجد أية تفرقة فى الاستفادة من الخدمات الصحية داخل المستشفيات الحكومية ، وان كانت هذه المؤسسات لاتقوم بدورها العلاجى كما ينبغى أن يكون .

وهو أمر يؤكد ما سبق التوصل اليه من خلال النتائج السابقة ويتمثل فى وجود اتجاه عام ينطوى على نظره سلبيه لدور العلاج الحكومية .

وهكذا تشير النتائج المرتبطة بقضية الخدمات الصحية ، ومدى استفادة الفقراء من هذه الخدمات ، الى ندرة فرص الفقراء فى الاستفادة من الخدمات الصحية ، حيث أن ادخال نظام العلاج الاقتصادى ، وفرض رسوم رمزية على بطاقات دخول المستشفيات بدعوى تحقيق موارد مالية تساعد على الارتقاء بالعلاج ، وندرة الادوية داخل هذه المستشفيات والسماح لرأس المال العربى والأجنبى للاستثمار فى مجالات الرعاية الصحية ، كل هذا أدى الى حرمان الفقراء من الاستفادة من الخدمات الصحية نظرا لظروفهم المادية التى تحول بين استفادتهم من هذه الخدمات .

## الفقراء والسلوك الإنجابى

ليس هناك خلاف على أن المشكله السكانية تشكل خطرا داهما على مسيرات التنمية فى دول العالم الثالث ، ومن بينها مصر ، ولم تكف هذه الدول عن مواجهة هذه المشكلة بوسائل شتى وسياسات متعددة الاتجاهات ، وتجدر الاشارة الى ان لهذه المشكلة جذورها الكامنة فى طبيعة الأبنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لهذه الدول ، تلك التى تتضافر على دراستها كثير من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية .(٤٨)

ولاشك أن التشابكات التنموية عديدة ومتداخلة ، فآثار السكان على التنمية متعددة ومتفاوته ، كما تمارس التنمية أيضًا آثاراً على التغيرات السكانية من خلال تأثيرها على معدلات الخصوبة والوفيات ، وقد تتعدد وجهات النظر بالنسبة لأثار السكان على التنمية ، سواء كانت سلبية أو ايجابية ، تبعاً لتعدد المواقف من الزيادة السكانية : من اعتبارها شر خالص الى ياعتبارها نعمة ، أو اتخاذ موقف وسط يقارن بين الأثار الايجابية والسلبية ، أو بيان ضرورة التعايش معها .(٤٩)

والأمر الذى لا مندوحة عنه أن قضية الزيادة السكانية تمثل تهديداً خطيراً لحاضر المجتمع المصرى ومستقبله ، بما يترتب عليها من ابتلاع مستمر لأية زيادة فى الناتج القومى العام ، فضلاً عن استهلاك متواصل للامكانيات المتوفرة فى الوقت الراهن ، ولأن تنظيم الأسرة واحد من هذه السياسات المتاحة التى اتبعتها الدولة لمواجهة هذا لتدفق السكانى ، فقد اختلفت وجهات النظر بين تأييد لتلبيتها وبين رفض لممارستها ، ولمعرفة اتجاه المبحوثين نحو تنظيم الأسرة فى مجتمع البحث فقد أدلى نصف المبحوثين بأنهم موافقين بشدة على تنظيم أسرهم ، نظراً لظروفهم الاقتصادية القاسية ، وعلى حد تعبيرهم ( اللى بيتقسم على اثنين أحسن من اللى بيتقسم على عشرة ) بينما اجابت نسبة (٥٧ . ٢٨٪) منهم بأنهم موافقون الى حد ما على موضوع تنظيم الأسرة ، فى مقابل (٤٣ . ٢١٪) من عينة الدراسة أظهرت عدم موافقتها على تنظيم الأسرة ، وعلى حد تعبير أحدهم (الغلابة بتحب العيال الكثير )

ومما لاشك فيه أن اتجاه الفقير واهتمامه ينصب على ما يتصل ويؤثر فى حياته تأثيراً مباشراً ، فعلم الفقير بتنظيم الأسرة وبوسائل منع الحمل لايعنى قيامه بممارسة تنظيم اسرته ، فالفقير لايقتنع بممارسة شىء الا اذا اقتنع بعائده وبأن الممارسة سوف تعود عليه بفائدة .

وعلى الرغم من أن هناك فرقًا شاسعًا بين ما يعتقده المرء وبين مايقوم به فى الواقع ، ولضبط مدى عمق الاستجابات لدى المبحوثين فى القيام بتنظيم الأسرة بالفعل فى مجتمع الدراسة ، جاء السؤال عن مدى ممارسة المبحوثين لتنظيم الأسرة ، والذى يكشف عما اذا كانت

رغبة الأفراد فى تنظيم الأسرة حقيقية ، بمعنى أنهم مارسوا تنظيم نسلهم ممارسة فعلية .

فحينما نوجه سؤالاً لشخص معين طالبين رأيه فى موضوع تنظيم الأسرة فإنه يجيب بأن تنظيم الأسرة ضرورة تحتمها قضايا المرحلة التى نعيش فيها ، ويضيف " محمود عودة " فى هذه النقطة - يجب أن نتساءل هل استجابته تمثل اتجاهه الحقيقى نحو تنظيم الأسرة تلك هى المشكلة .(٥٠)

لذلك فقد نوجه للمبحوث سؤالاً لاحقًا يدور حول ما اذا كان بصدد تنظيم أسرته أم لا ؟

وهنا قد نجد ارتباطًا بين القول والفعل ، وقد لانجد مثل هذا الارتباط ، ولذلك فقد وجه الباحث بعد سؤاله المبحوثين عن الموافقة على تنظيم الأسرة ، سؤالاً مؤداه : هل أنت حاولت تقليل الخلفة .؟.

ومن خلال استجابات المبحوثين تبين أن (١٤ . ٤٢٪) مارسوا تنظيم أسرتهم فى مقابل (٨٦ . ٥٧٪) منهم لم يمارسوا تنظيم أسرهم .

أما عن مبررات ممارسة تنظيم الأسرة لدى المبحوثين ، فقد أشارت نسبة (٥٤ . ٥٢٪) منهم بأن ارتفاع تكاليف المعيشة من الأسباب الرئيسية التى دفعتهم نحو ممارسة تنظيم أسرتهم .

بينما أجابت (٧٦ . ٤٥٪) من عينة الدراسة أن الاهتمام بالأولاد بشكل أفضل والقدرة على تلبية احتياجاتهم هو الدافع وراء ممارسة تنظيم أسرتهم ، بينما أشار مبحوثان الى أن موافقتهما على تنظيم الأسرة انما ينبع من الظروف الصحية لزوجاتهن .

ولا شك أن الاتجاه نحو تنظيم الأسرة اتجاه مركب يضم بين جوانبه تراثًا اجتماعيا عريضا ومتراكم من القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية التى تسيطر على المجتمع .

ولمعرفة مبررات عدم الموافقة على تنظيم الأسرة لدى الفقراء ، أجابت نسبة (٨٥ . ٥١٪) إلى أن العوامل الاقتصادية من الأسباب الرئيسية وراء رفضهم لموضوع تنظيم الأسرة ، حيث أن هؤلاء الفقراء يقومون بإنجاب عدد كبير من الأولاد والذين يعتمدون عليهم في معاونتهم على تحمل أعباء المعيشة من خلال الحاقهم بالأعمال والمهن اليدوية .

فالداعين والمروجين لأهداف ولفلسفة تنظيم الأسرة فى مصر لايبالون بحقيقة هامة فى هذا الصدد - أن الفقير يشعر بعائد الانجاب ، وهو لا يقتصر على مجرد قيمة معنوية تتمثل

فى العزوة والميل الى الأسرة الكبيرة . كما تردد فى الأبحاث النظرية العديدة ، بل أن العائد مادى أيضًا .

فالأولاد هنا يعتبرون قيمة اقتصادية تتمثل فى كفالة الأباء وتوفير الأمان والعون الاقتصادى لهم ، ولاسيما فى سن الشيخوخة ، أى أن الأبناء بمثابة وثيقة تأمين مجانية أو شبه مجانيه .

ويدعم ذلك ماتوصل اليه « السيد الحسينى » فى دراسته عن " الطبقة الاجتماعية والسلوك الانجابى " فى أن الأفراد في المستويات الطبقية الدنيا يفضلون الأسرة الكبيرة الحجم ، ويفضلون انجاب الذكور ، ويقدسون قيمة الأبناء (٥١)

هذا وقد أشارت نسبة (٥٩ . ٤٢٪) منهم أن العزوة وحب الأولاد وراء رفضهم لممارسة تنظيم الأسرة وعلى حد تعبير بعضهم ( يبقى لامال ولا عيال » ، فى مقابل ذلك نجد أن (٥٦ . ٥٪) من الرافضين لتنظيم الأسرة يعزون ذلك إلى أن تنظيم الأسرة شىء يتنافى مع الدين الاسلامى الذى أوصى بالتناسل والتكاثر .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه « نادية سليمان » فى دراستها عن العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة على الانجاب (٥٢) أن الفقراء لديهم اعتقاد بأن الله يعطى الفقراء - الذين أثبتت الدراسة أن أسرهم كبيرة الحجم - أبناء أكثر مما يعطى الأغنياء ، فالحصول على الأبناء عطية من عند الله لادخل لانسان فيها .

ومما سبق يتضح أن السلوك الانجابى لدى الفقراء مرتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ومن هنا نجد أنه لاجدوى من محاولة اقناع الفقير بقيمة تنظيم الأسرة مادام يعانى من قسوة الفقر والحرمان المادى ، ويجد فى الانجاب زيادة فى الدخل وضماناً يعتمد عليه فى المستقبل ولايجد فائدة أو مبرر لدعوته لتنظيم الأسرة والحد من سلوكه الانجابى .

# خاتمة واستخلاصات عامة

ان التحول الحادث فى استراتيجية التنمية يعنى مراجعة ضرورية للسياسات والاستراتيجيات والنظم القائمة فى البلدان النامية ، وذلك بقصد جعلها قادرة بالفعل على استيعاب " جماعات الفقراء" وعلى الإسهام فى تطوير بيئاتهم وتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم والوصول إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة .

لقد انطلقت الدراسة الراهنة من واقع مصرى ومن هموم مصرية بحته لتكشف عن هذا الواقع وتستجلى أبعاد تلك الهموم ، بل أبعد من ذلك وأكثر تخصيصا كان محور تركيزها وجل اهتمامها النهائى هم فقراء المناطق المتخلفة لاقتناعى بضرورة وضع العلم فى خدمة المجتمع وقضاياه القومية وايمانًا بمقولة أساسية تعنى أنه اذا كان ينبغى أن يكون هناك علم اجتماعى يعمل فى اطاره باحثوا العالم الثالث ، فأن هذا العلم ينبغى أن يناقش القضايا والمشكلات ذات الطبيعة القومية وهى الطبيعة التى تتصل باهتمامات الجماهير .

ولقد استهدفت هذه الدراسة الكشف فى القضايا التالية :

١ - محاولة التعرف على استفادة الفقراء من الخدمات التعليمية ومدى حرصهم على تعليم أبنائهم.

٢ - التعرف على وعى الفقراء الاجتماعى والسياسى ومدى قدرتهم على المشاركة فى قضايا مجتمعهم المحلى .

٣ - الكشف عن مدى استفادة الفقراء من الخدمات الصحية .

٤ - الكشف عن أبعاد السلوك الانجابى لدى الفقراء فى منطقة الدراسة .

وقد تبلورت أمامنا هذه القضايا نتيجة التوجيهات النظرية التى أسفر عنها تحليل التراث السوسيولوجى ، وكشفت عنها معايشة الواقع فتعين علينا مناقشتها فى ظل ظروف بعض المناطق المتخلفة فى مدينة طنطا . وتعكس مشكلات مجتمع الدراسة مثل جميع المناطق المتخلفة فى العالم - مشكلات المجتمع الحضرى الذى يعانى من التفاوت الطبقى وسوء توزيع الدخل ، ولاتتاح لهم طريقة الحياه الكريمة التى يتمتع بها الكثيرون فى المجتمع ، فهم أميون ، يحصلون على دخول ضئيلة ، ويعملون فى حرف يدوية أو يعملون أعمالاً بسيطة لا تحتاج أى نوع من المهارة أو التدريب وهم يعيشون فى مساكن ضيقة ، ومكتظة بالافراد ، وتنعدم فيها ضروريات الحياة الآدمية ، فالمسكن فى منطقة الدراسة عبارة عن اكشاك من الخشب

والصفيح هذا بالاضافة الى عدم توافر مياه الشرب داخل هذه العشش ، ومن هنا نجد أن الحياة داخل هذه العشش غير صالحة مطلقًا بل هى بيئة صالحة لانتشار الأمراض والأوبئة ومظاهر الانحراف والجريمة .

## (١) الفقراء والأمية :

أوضحت الدراسة عزوف كثير من الفقراء عن الاستمرار فى تعليم ابنائهم وتفضيلهم الحاق ابنائهم بأعمال يدوية لاكتساب خبرات عملية تفيدهم فى حياتهم المستقبلية ، بدلاً من ضياع السنين فيما لايعود عليهم بالنفع الملموس فالعمل في أى مجال بالبيئة المحيطة بهم سوف يعود عليهم بعائد مادى لا تحققه المدرسة ولن يحققه التعليم فى المدى البعيد قياسا على الوضع الراهن ، ومن ثم يكون التسرب بعد المرحلة الالزامية ، واقتحام ميدان العمل فى سن مبكرة ، ولا يغيب عن بالنا آثر هذا الوضع فى بناء الفرد والأمة واخفاق مسيرة العملية التنموية .

احتلت مشكلة ارتفاع تكاليف الدراسة المرتبة الأولي من المشكلات التعليمية ، فالمصروفات الدراسية تمثل عقبة أمام الفقراء فى تعليم ابنائهم .

وهذه النتيجة لها دلالة هامة مفادها أن الفقراء يتطلعون الى تعليم ابنائهم ولكن تعوقهم فى ذلك ظروفهم الاقتصادية والمساوىء التى تكتنف العملية التعليمية ، وتفيد هذه النتيجة فى الرد على مزاعم أنصار نظرية ثقافة الفقر الذين يدعون أن الأسر الفقيره تعجز عن استغلال الفرص المتاحة لهم .

## (٢) الفقراء والمشاركة الاجتماعية والسياسية

اذا كانت المشاركة تعنى حصاد الفرص المتاحة أمام الشخص - بحكم موقعه الطبقى - ليلعب دوراً فى الأهداف المجتمعية والتخطيط لها ولوسائلها ، فمن المتوقع أن تنعدم فرص المشاركة أمام المعدمين بصفة عامة مادام يقوم على صوغ القوانين المنظمة لهذه العملية حائزو الاصول الرأسمالية أو من يمثلونهم .

ولقد أبانت الدراسة عزوف الفقراء عن المشاركة السياسية والاجتماعية ، كالتصويت فى الانتخابات نظراً لأن مثل هذه الامور تخرج عن دائرة اهتمامهم ، واحساسهم بعدم فعاليتهم السياسية وعدمم تلبية احتياجاتهم الأساسية ومصالحهم الشخصية .

ان وعى الفرد بمصالحة ومشاركته الاجتماعية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بوجوده الاجتماعى

والاقتصادى الذى يرتبط بموقعه فى عملية الانتاج ، وقد أوضحت الدراسة أن غالبية الفقراء لايشاركون في المشروعات الاجتماعية بالمنطقة نظراً لانشغالهم بأعباء المعيشة واحساسهم بالاغتراب عن مجتمعهم ، مما يؤدى الى تقاعسهم عن المشاركة السياسية أو المشاركة فى عضوية هيئات رسمية .

وعن اتجاه الفقراء فى مجتمع البحث نحو ظاهرة الإرهاب ، ابانت الدراسة أن غالبية الفقراء يستنكرون عمليات العنف والارهاب ويعتبرونها عمليات اجرامية تهدد كيان المجتمع .

وهذه النتيجة تدحض التفسيرات التى ترى أن الفقر هو العامل الوحيد فى انتشار ظاهرة الارهاب .

كشفت الدراسة عن ان مظاهر السلبية واللامبالاه السياسية والاجتماعية للفقراء فى منطقة الدراسة انما ترجع الى انشغالهم بتوفير احتياجاتهم الضرورية ، وعدم ثقتهم فى التعامل مع الجهاز البيروقراطى نتيجة الهوة الموجودة بين الوعود التى تمنح ، والانجاز الذى يتم فعلاً فى سبيل حل المشكلات التى تسود منطقتهم .

**(٣) الفقراء والاستفادة من الخدمات الصحية :**

أبانت الدراسة الى أن الأوضاع الطبقية والعوامل الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد أساليب مواجهة المرض ، أى أنها تحكم الى حد كبير كيفية اتخاذ الناس لقراراتهم العلاجية ، واختياراتهم بين البدائل العلاجية المتاحة ، فقد تبين أن الفقراء يضطرون إلى اختيار أرخص البدائل ومن ثم يلجأون الى الطب الشعبى أو المستشفيات الحكومية .

أبانت الدراسة قصور الرعاية الصحية داخل المستشفيات الحكومية والمعوقات والصعوبات التى تواجه الفقراء فى الحصول على العلاج أو التردد على هذه المستشفيات .

كشفت الدراسة عن ندرة فرص الفقراء فى الاستفادة من الخدمات الصحية حيث ادخال نظام العلاج الاقتصادى وفرض رسوم رمزية على بطاقات دخول المستشفيات بدعوى تحقيق موارد مالية تساعد على الارتقاء بالعلاج ، وندرة الأدوية داخل هذه المستشفيات والسماح لرأس المال العربى والأجنبى للاستثمار فى مجالات الرعاية الصحية ، كل هذا أدى الى حرمان الفقراء من الاستفادة من الخدمات الصحية .

## (٤) الفقراء والسلوك الانجابى :

ابانت الدراسة أن اتجاه الفقراء الى انجاب عدد كبير من الأبناء ، لأن الابناء يمثلون قيمة اقتصادية تتمثل فى كفالة الآباء وتوفير الأمان والعون الاقتصادى لهم .

أظهرت البيانات ازدواج اتجاهات بعض الفقراء نحو تنظيم الأسرة فهناك من يقبل تنظيم الأسرة ولكن لايمارس تنظيم اسرته ، وتلك الظاهرة لاتميز الفقراء وحدهم فى مدينة طنطا ، فهذه الظاهرة موجودة فى كل المجتمعات المتغيرة .

من كل ماسبق ، وبمقارنة ماتوصل اليه البحث الراهن من نتائج عن الفقر ومصاحباته الاجتماعية فى مجتمع الدراسة ، بنتائج الدراسات السابقة يتضح أنه ليست هناك ثقافة خاصة تميز جماعة الفقراء عن غيرهم أو تحول بينهم وبين تحسن أوضاعهم ، فالفقر مشكلة بنائية نتج عن ضغوط اجتماعية و اقتصادية وسياسية شكلت سلوك هؤلاء الفقراء .

# المراجـع


١ - اسـماعيل على سـعد : مبادىء علم السياسة ، دراسة العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٢ ص ٢٤٩ .

٢ - محـروس خليفـة : صناعة الفقر ، رؤية نقدية لأيديولوجية الرعاية الاجتماعية ، دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ١٩ .

٣ - اسماعيل صبرى عبد الله : مقدمة ترجمة محبوب الحق ، ستار الفقر ، خيارات امام العالم الثالث ، ترجمة ، أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٤ .

4 - James Heilbrun, urban economics and public policy, st.Martim's press, New york, 1981,P.P276-278.

٥ - محروس خليفة وانصاف عوض : مدخل فى ممارسة الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، د. ت، ص٢١٩.

٦ - محمـد سـعيد فـرح : " الحرمان المادى فى عشش محفوظ " فى كتابة دراسات فى المجتمع المصرى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٦، ص٢٠١.

٧ - عبد الباسـط عبد المعطى : توزيع الفقر فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص١٤.

8 -James Heilbrun, urban Economics and publicy; Ibid. P.P269-270.

9 - Waxman , C.The stigma of poverty : Acritique of poverty theories and policies. 2nd ed. pergamen press, New York,1983. P28.

١٠ - عبدالباسـط عبد المعـطى : توزيع الفقر فى القرية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠-٢١ .

١١ - محمـد سـعيد فـرح : " الحرمان المادى فى عشش محفوظ ، مرجع سابـق ص ص ٢٠٥ - ٢٠٧

12- Oscar Lewis:the culture of poverty.Trans-Action 1963.PP17-19.

13- Kanawati. M.M; Economy and Beliefs among the cairo poor. P.H.D. Dissertation. the university of Hull. 1983. P.P 400-420

14- Charles A. Valentine : Culture and poverty, critique and counter proposals, chicago,1968

15- John Kenneth Galbraith : the Nature of Mass poverty, cambridge, 1979,PP 60-62.

١٦ - التمـــويل والتنميـــة - البنك الدولى والفقر الحضرى ، ملحق الأهرام الاقتصادى - أول ديسمبر ، ١٩٧٨ ، العدد (١٤) .

١٧ - محمـــد عـــــودة : " الهجرة الى مدينة القاهرة ، انماطها ودوافعها " ، فى منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الأول ، يناير ، ١٩٧٤ ، ص ص ٥٠ -٦١ .

18- Abu-Lughod J.; Migrant Adjusment to city life : The Egyption case", American Journal of sociology; vol. 67; vol. 56,61-1962, P.22.

وقد ترجمت هذه الدراسة بالمرجع التالى :

محمد الجوهرى ، علياء شكرى : " علم الاجتماع الريفى ، " دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥٠٥ ( ومابعدها ).

١٩ - الســـيد الحســـينى : المدينة ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

٢٠ - جبـــــرالد بيـــــريز : مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، ترجمة محمد الجوهرى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٩ ، ص٣٤ .

٢١ - محمـــود الكـــــردى : " المدينة المصرية ، مشكلاتها وظواهرها " ، مقال فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، اشراف محمد الجوهرى ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٨٣ ص ٤٩ .

٢٢ - ألـــن منتجـــوى : " التحضر في العالم الثالث " ، فى الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث ، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢.

٢٣ - محمـــد ســـعيد فرح : " الحرمـــان المادى فى عشش محفوظ : مرجع سبق ذكره . ص ٢٠٧

24- Clinard, Marshal B., : slums and community development. experiments in self- help, the free press, the Macmillan company, New York, 1970, P.P,3 -10.

٢٥ - محمـــد ســـعيد فرح : المرجع السابق ذكره ، ص ص ٢٠٨- ٢٠٩.

٢٦ - محمد حسـن الغامرى :ثقافة الفقر ، دراسة فى انتروبولوچيا التنمية الحضرية ، المركز العربى للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ص ص ١١٠-١١١.

٢٧ - عبد الباسـط عبد المعطى : " التعليم وتزييف الوعى الاجتماعى " دراسة فى استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية فى مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، المجلد (١٢)،١٩٨٤ ص ص ٥٥ - ٧٧ .

28- Vaizy John. Education modern world, Faber and faber, London, 1975. P 176.

29- Coombs, ph., the world Educational Crisis, Asystems Approach, oxford university press, New York 1968.

٣٠ - أحمـــد عبد اللـــه : " عمل الاطفال فى الصناعة فى مصر " ورقة قدمت فى الندوة العلمية فى عمالة الطفل ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع منظمة اليونسيف . القاهرة ، ١٥ يوليو ١٩٨٦ ص ٢.

٣١ - وعن الدراسات الجديرة بالاهتمام فى موضوع بطالة المتعلمين يمكن الرجوع الى :

سامية مصطفى كامل : " التعليم - سوق بالعمل - بطالة المتعلمين " المؤتمر الأول لقسيم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩.

عـــــزة على كـــــريم :" بعض الجوانب الاجتماعية لمشكلة البطالة فى مصر" ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد (١٨) السنة الثامنه اغسطس ١٩٩١ ص ص٨٠-٩٣ .

٣٢ - عـــادل عـــازر وآخـرون : تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى مصر . المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية ، قسم التعليم والقوى العاملة ، القاهرة ١٩٩١ ص ١١٢ .

٣٣ - أمـــــانى قنـــــديل : " التعليم وتحديات التسعينات " : د على الدين هلال (محرر) مصر وتحديات التسعينات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ١٩٩١ ص٦٥.

٣٤- عبد الهادى الجوهرى وآخرون : دراسات فى علم الاجتماع السياسى ، مكتبة الطليعة باسيوط ١٩٧٩ ، ص ٨٧.

٣٥ - عبد الباسط عبد المعطى : توزيع الفقر فى القرية المصرية ، مرجع سبق ذكره ص ٨٨ .

٣٦ - محمـــد الجوهـــــرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية ، دار المعـارف ، القاهرة ١٩٧٨ ص ص ١٨٢ - ١٨٤ .

37- Vicky Randall and pobin theobald; : political change and underdevelopment, Macmilland , London, 1985. P29.

38- Huntington samuel, P. & Nelson. Joan. M; : No. easy choice, political portcipation in develeping countries, 1976.

وقد قدمت أمال طنطاوى ، عرضا وافيًا لهذا الكتاب فى : الكتاب السنوى لعلم الجتماع ، العدد السابع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧٣-٣٩٣.

٣٩ - لويس كامـــل مليـــكة : بين الايجابية واللامبالاه ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان ، ١٩٦٦.

٤٠ - روبـــرت مكنمـــــارا : جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٥٩.

٤١ - فيليـــب عطيـــــة : أمراض الفقر ، المشكلات الصحية فى العالم الثالث ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ، العدد ١٦١ ص ١٦.

٤٢ - منـــــى البرادعـــى : " مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من منظور استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية " ، فى سلوى سليمان - محرر : البطالة فى مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ص ٨٤٨ .

43- Michael H. Logan and Edward E. Hunt; :(editor), Health and human condition ; perspectives on Medical Antropology, wadsworth publishing co. Inc., california, 1978.

وقد قدم على المكاوى ، عرضًا وافياً لهذا الكتاب فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد السابع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٢٢-٣٤٦ .

٤٤ - منـــى البـــرادعى : " مواجهة مشكلة البطالة فى مصر " مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤٩.

٤٥ - علـــــى المكـــاوى : الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية ، دراسة ميدانية فى علم الاجتماع الطبى ، دار المعارف لجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٨ ، ص ص٢١١-٢١٢ .

٤٦ - عبد الخالـــق فـــاروق : " الانفتاح واختلال السياسة الصحية " ، الاهرام الاقتصادى ، عدد ٨٠٥، ١٩٨٤ ، ص ص١٨ -٢١

٤٧ - نبيـــل صبحـــى حنـــا : " انتروبولوچى فى العنبر " ، دراسة ميدانية التنظيم والتفاعل والعلاقات فى عنبر جراحة رجال ، مقال فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الثانى ، اشراف محمـــد الجوهـــرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٧٢ .

٤٨ - سعد جاد الله :" هل هناك أمل ؟ دراسة للعوامل الثقافية المؤثرة على السلوك الانجابى فى الريف المصرى "، عرض عبد الله لؤلؤه فى الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨.

٤٩ - ابراهيم العيسوى : انفجار سكانى أم أزمة تنمية ؟ دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٥ .

٥٠ - محمود عودة : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى " ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٦٢ .

٥١ - السيد الحسينى : " الطبقة الاجتماعية والسلوك الانجابى " ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٢٣، يونية ١٩٧٦ .

٥٢ - ابراهيم عبد الله رضوان : " العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة على الخصوبة " ، عرض لرسالة دكتوراه فى علم الاجتماع ، اعداد نادية حليم سليمان ، مجلة دراسات سكانية العدد ١٤ ، نوفمبر ١٩٧٤ .

# الملاحـــــــق

**أولا** : اســـتمارة البحـــث

**ثانيا** : الجـــــداول

جامعـــــة طنطـــا
كليـة الآداب
قســـم الاجتمـــاع

استمارة بحث فى

# " الفقر ومصاحباته الاجتماعية فى المجتمع الحضرى "

## دراسة ميدانية فى منطقة حضرية متخلفة بمدينة طنطا

اعداد / الدكتور سيد جاب الله السيد
كلية الآداب - جامعة طنطا

بيانات هذه الاستمارة سرية ولاتستخدم الا لأغراض البحث العلمى

١٩٩٣

## أولا : بيانات اولية

١ - السن :

أ - ٢٠ - ٢٩ (  )  ب - ٣٠ - ٣٩ (  )

حـ - ٤٠ - ٤٩ (  )  د - ٥٠ - ٥٩ (  )

هـ - ٦٠ سنة فأكثر (  )

٢ - الديانـــة :

أ - مسلم (  )  ب - مسيحى (  )

٣ - الحالة الاجتماعية :

أ - أعـزب (  )  ب - متـزوج (  )

حـ - مطلق (  )  د - أرمـل (  )

٤ - الحالة التعليمية :

أ - أمـى (  )  ب - يقرأ ويكتب (  )

حـ - مؤهل دون المتوسط (  )  د - مؤهل متوسط (  )

هـ - مؤهل جامعـــــى (  )  و - مؤهل اعلى من الجامعى (  )

٥ - الحالة المهنيـة :

أ - زراعة (  )  ب - صناعـة (  )

حـ - البناء (  )  د - التجـارة (  )

هـ - النقل (  )  و - عمال خدمات(  )

ز - اعمال ادارية وكتابية (  )  ح - مهن أخرى تذكر (  )

٦ - الدخل الشهرى :

أ - أقل من ٥٠ جنيها (  )  ب - ٥٠ - (  )

حـ - ٧٥ - (  )  د - ١٠٠- (  )

هـ - ١٢٥- ( ) و - ١٥٠( )

ز - ١٧٥ - ( ) ح - ٢٠٠ جنيها فأكثر ( )

٧ - السكن :

أ - مستقل ( ) ب - مشترك ( )

حـ - كشك أو خيمة ( )

## ثانيا : التعليم

٨ - هل تفضل التحاق الأبناء بالتعليم ؟

أ - موافق ( ) ب - لا يوافق ( )

فى حالة الاجابة بالموافقة يسأل رقم(٩)، وفى حالة عدم الموافقة يسأل رقم(١٠)

٩ - ليه ؟

أ - التعليم يشرف العيله ( ) ب - تعليم الأبناء كنز وثروة ( )

حـ - مستقبله هيكون أحسن ( ) د - أخرى تذكر ( )

١٠ - ليه ؟

أ - تعليمه صنعه أحسن من المدارس ( )

ب - التعليم اليومين دول مابيكسبش ( )

حـ - التعليم مالوش قيمة طالما الدولة لاتوفر فرص العمل بعد التخرج ( )

١١ - ماهى الصعوبات التى تواجهكم فى التعليم ؟

أ - ارتفاع تكاليف الدراسة ( )

ب - انتشار الدروس الخصوصية ( )

حـ - عدم توافر الخدمات المدرسية ( )

د - صعوبة المقررات الدراسية ( ) هـ - عدم كفاءة المدرسين ( )

و - أخرى تذكر ( )

## ثالثا : المشاركة الاجتماعية والسياسية

١٢ - ياترى لوفيه انتخابات فى البلد لاختيار عضو مجلس الشعب ياترى بتشارك فى الانتخابات ؟ ؟

أ - نعم ( ) ب - لا ( )

١٣ - لوفيه مشروع بيتعمل في المنطقة ذى بناء مسجد أو ادخال مياه الشرب هل بتشارك فى المشروع ده ؟

أ - نعم ( ) ب - لا ( )

١٤ - ياترى أنت موافق على عمليات الارهاب اللى بتحصل فى البلد ؟

أ - نعم ( ) ب - لا ( )

## رابعًا : الاستفادة من الخدمات الصحية

١٥ - لما حد بيتعب (لاقدر الله ) من الأولاد أو من الأسرة بتروحوا بيه فين ؟

أ - مستشفي عام ( ) ب - مستشفى خاص ( )

حـ - مستوصف ( ) د - دكتور خاص ( )

هـ - تأمين صحى ( ) و - علاج شعبى ( )

١٦ - ياترى لما بتروح المستشفى العام بتلاقى رعاية ؟

أ - دائمًا ( ) ب - أحياناً ( ) حـ - لا توجد رعاية ( )

١٧ - ماهى أسباب عدم وجود رعاية صحية بها ؟

أ - عدم العناية بالمرضى ( ) ب - عدم توفر الأدوية ( )

حـ - عدم توفر الأطباء الأخصائيين ( ) د - أخرى تذكر ( )

١٨ - ياترى هل هناك تفرقة فى معاملة المرضى لصالح الأغنياء أو المتعلمين ؟

أ - الأغنياء ( ) ب - المتعلمين ( ) حـ - لا توجد تفرقة ( )

## خامسًا : السلوك الانجابى

١٩ - ياترى أنت موافق على عملية تنظيم الأسرة ؟

أ - موافق بشدة ( ) ب - موافق الى حد ما ( )

حـ - لا يوافق ( )

٢٠ - هل قمت بممارسة تنظيم الأسرة بالفعل ؟

أ - نعم ( ) ب - لا ( )

٢١ - وليه أنت موافق على تنظيم الأسرة ؟

أ - أرتفاع تكاليف المعيشـــــة ( )

ب - الاهتمام بالأولاد بشكل أفضل ( )

حـ - أســـباب صحيـــة ( )

د - أخـــرى تذكـــر ( )

٢٢ - وليه أنت مش موافق على تنظيم الأسرة ؟

أ - أســـباب دينيـــة ( )

ب - أسباب اجتماعيـــة ( )

حـ - أســـباب اقتصادية ( )

د - أخـــرى تذكـــر ( )

# ثانيا الجداول

## جدول رقم (١)

## توزيع المبحوثين وفقا لمتغير العمر

| الفئة العمرية | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ٢٠ - ٢٩ | ١٨ | ٦.٤٣٪ |
| ٣٠ - ٣٩ | ٥٢ | ١٨.٥٧٪ |
| ٤٠ - ٤٩ | ١٠٢ | ٣٦.٤٣٪ |
| ٥٠ - ٥٩ | ٩٠ | ٣٢.١٤٪ |
| ٦٠ سنة فأكثر | ١٨ | ٦.٤٣٪ |
| الأجمالى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (٢)

## توزيع المبحوثين وفقا للديانة

| الديانة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مسلم | ٢٧٤ | ٩٧.٨٦٪ |
| مسيحى | ٦ | ٢.١٤٪ |
| الاجمالى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (٣)
## توزيع المبحوثين وفقا للحالة الاجتماعية

| البيـــــان | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| متزوج | ١٧٩ | ٦٣.٩٣٪ |
| مطلق | ٢٢ | ٧.٨٦ ٪ |
| أرمل | ٦٦ | ٢٣.٥٧٪ |
| متزوج اكثر من واحدة | ١٣ | ٤.٦٤ ٪ |
| الاجمـــالى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (٤)
## توزيع المبحوثين وفقا للحالة التعليمية

| الحالة التعليمية | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أمى | ١٨٩ | ٦٧.٥٠٪ |
| يقرأ ويكتب | ٨٢ | ٢٩.٢٨٪ |
| مؤهل دون المتوسط | ٥ | ١.٧٩ ٪ |
| مؤهل متوسط | ٤ | ١.٤٣٪ |
| مؤهل جامعى | -- | -- |
| مؤهل أعلى من جامعى | -- | -- |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (٥)
## توزيع أفراد العينة وفقا لنوع المهنة

| نوع العمل | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| زراعة | - | -- |
| صناعة | ٣٠ | ٪١٤.٢٩ |
| بناء | ١٥ | ٪ ٧.١٤ |
| تجارة | ٢٧ | ٪١٢.٨٦ |
| نقل | ١٨ | ٪ ٨.٥٧ |
| عمال خدمات | ٨٨ | ٪٤١.٩٠ |
| باعة متجولين | ٣٢ | ٪١٥.٢٤ |
| الاجمالى | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (٦)
## توزيع المبحوثين وفقًا لدخلهم الشهرى

| الدخل الشهرى | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من ٥٠ جنيها | ٤٠ | ٪١٤ر٢٨ |
| ٥٠ - | ٣٢ | ٪١١.٤٣ |
| ٧٥ - | ٦٨ | ٪٢٤.٢٩ |
| ١٠٠ - | ٦٦ | ٪٢٣.٥٧ |
| -١٢٥ | ١٨ | ٪ ٦.٤٣ |
| -١٥٠ | ٤٠ | ٪١٤.٢٩ |
| ١٧٥ - | ١٢ | ٪ ٤.٢٨ |
| ٢٠٠ جنيها فأكثر | ٤ | ٪ ١.٤٣ |
| الاجمالى | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (٧)
## توزيع المبحوثين وفقاً لحالة السكن

| نـوع العمـــل | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مستقل | -- | -- |
| مشترك | -- | -- |
| كشك أو خيمة | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (٨)
## الموافقة على تعليم الابناء لدى الفقراء

| الموافقة على تعليم الابناء | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| يوافـق | ٨٥ | ٪٣٠,٣٦ |
| لايوافق | ١٩٥ | ٪ ٦٩,٦٤ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (٩)

## مبررات عدم الموافقة على تعليم الأبناء لدى الفقراء

| مبررات عدم الموافقة على مواصلة التعليم | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| التعليم خسارة ومضيعة للوقت | ٢٢ | ٪١١,٢٨ |
| تعليمه صنعه أحسن | ٥٣ | ٪٢٧,١٨ |
| التعليم بيكلف كثير ، ومايكسبش | ٦١ | ٪٣١,٢٨ |
| التعليم مالوش قيمة طالما الدولة مابتوفرش فرص العمل | ٥٩ | ٪٣٠,٢٦ |
| أخرى تذكر . | -- | -- |
| الاجمالى | ١٩٥ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (١٠)

## مبررات الموافقة على مواصلة التعليم للأبناء

| المبررات | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| التعليم بيشرف العيلة | ١٠ | ٪١١,٧٧ |
| تعليم الأبناء كنز وثروة | ١٦ | ٪١٨,٨٢ |
| مستقبله هيكون أحسن | ٥٩ | ٪٦٩,٤١ |
| أخرى تذكر | -- | -- |
| الأجمالى | ٨٥ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (١١)
## الترتيب القيمى للمشكلات التعليمية في منطقة الدراسة

| مشكلات التعليم | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ارتفاع تكاليف الدراسة | ١٤٠ | ٧٠٪ |
| انتشار الدروس الخصوصية | ٣٦ | ١٨٪ |
| عدم توافر الخدمات المدرسية | ٤ | ٢٪ |
| عدم كفاءة المدرسين | ١٤ | ٧٪ |
| صعوبة المقررات الدراسية | ٦ | ٣٪ |
| أخرى تذكر | -- | -- |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (١٢)
## المشاركة فى الانتخابات لدى الفقراء

| المشاركة فى الانتخابات | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| يشارك | ٤١ | ١٤.٦٤ ٪ |
| لايشارك | ٢٣٩ | ٨٥.٣٦٪ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (١٣)
## المشاركة فى المشروعات التى توجد في منطقة الدراسة

| المشاركة فى المشروعات | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| يشارك | ٥٦. | ٢٠ ٪ |
| لايشارك | ٢٢٤ | ٨٠٪ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (١٤)
## اتجاه المبحوثين نحو ظاهرة الارهاب

| الاتجـــاه | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| يوافق | ٩ | ٣.٢١ ٪ |
| لايوفق | ٢٧١ | ٩٦.٧٩٪ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (١٥)

## المؤسسة العلاجية التى يتردد عليها الفقراء

| المؤسسة العلاجية | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مستشفى عام | ٢٤٠ | ٪٨٥.٧١ |
| مستشفى خاص | -- | -- |
| مستوصف | ٤ | ٪ ١.٤٣ |
| دكتور خاص | ٨ | ٪ ٢.٨٦ |
| تأمين صحى | ١٢ | ٪ ٤.٢٩ |
| علاج شعبى | ١٦ | ٪ ٥.٧١ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (١٦)

## رأى المبحوثين فى توافر الرعاية الصحية فى المؤسسات العلاجية

| الرعاية الصحية | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| دائماً | ٢٦ | ٪ ٩.٢٩ |
| أحياناً | ٩٠ | ٪٣٢.١٤ |
| لاتوجد | ١٦٤ | ٪٥٨.٥٧ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (١٧)
## اسباب عدم وجود رعاية فى المؤسسات العلاجية

| اسباب عدم الرعاية | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| عدم العناية بالمرضى | ١٩٩ | ٪٧١.٠٧ |
| عدم توفر الأدوية | ٧١ | ٪٢٥.٣٦ |
| عدم توفر الأطباء الاخصائيين | ١٠ | ٪ ٣.٥٧ |
| أخرى تذكر | -- | -- |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (١٨)
## التمايزات الاجتماعية فى الاستفاده من الخدمات الصحية

| الاكثر استفادة من ا لخدمة الصحية | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اغنيـاء | ١٩١ | ٪٦٨.٢١ |
| متعلمين | ٣٨ | ٪١٣.٥٧ |
| لاتفرقة | ٥١ | ٪١٨.٢٢ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (١٩)
## الاتجاه نحو عملية تنظيم الأسرة

| الاتجـــــاه | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| موافق بشده | ١٤٠ | ٥٠٪ |
| موافق الى حد ما | ٨٠ | ٢٨.٥٧٪ |
| لايوافق | ٦٠ | ٢١.٤٣٪ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (٢٠)
## الممارسة الفعلية لتنظيم الأسرة

| الممارسة الفعلية | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ١١٨ | ٤٢.١٤٪ |
| لا | ١٦٢ | ٥٧.٨٦٪ |
| الاجـــمـــالـــى | ٢٨٠ | ١٠٠٪ |

## جدول رقم (٢١)
## مبررات تنظيم الأسرة

| مبررات تنظيم الاسرة | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ارتفاع تكاليف المعيشة | ٦٢ | ٪٥٢.٥٤ |
| الاهتمام بالأولاد بشكل أفضل | ٥٤ | ٪٤٥.٧٦ |
| أسباب صحية | ٢ | ٪١.٧٠ |
| أخرى تذكر | -- | -- |
| الاجـــمـــالـــى | ١١٨ | ٪١٠٠ |

## جدول رقم (٢٢)
## مبررات عدم الموافقة على تنظيم الاسرة

| مبررات عدم الموافقة على تنظيم الاسرة | العـدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أسباب دينية | ٩ | ٪٥.٥٦ |
| أسباب اجتماعية | ٦٩ | ٪٤٢.٥٩ |
| أسباب اقتصادية | ٨٤ | ٪٥١.٨٥ |
| أخرى تذكر | -- | -- |
| الاجـــمـــالـــى | ١٦٢ | ٪١٠٠ |